



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة

## مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية  
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة  
التخصص: محاسبة وجباية معمقة  
من إعداد الطالبين:

- طاهري نريمان

- مجحف فؤاد

بعنوان:

المعالجة المحاسبية والجباية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر  
(دراسة حالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج)

### أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
سي ناصر هاجر	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا
سهام طالب حسين	أستاذ محاضر قسم ب	مشرفا
حروزي خالد	أستاذ مساعد قسم ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ ۗ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: 70]

أهدي ثمرة جهدي المتواضع، إلى من آمنوا بي وإلى كل من سعى لِرُقِّيِّ وارتقائي

إلى والديّ الكريمين:

من وهبوني الحياة " طاهري رشيد" و "قطيش نبيلة"، كلمات الشكر لا تُوفِّكم حقكم، دمتم العون والسند، وأدعو الله أن يُجزيكما خيرَ الجزاء وأن يُديمَ عليكم الصحة والعافية، وأن يجعلني خير ابنة بارة بكم.

إلى صديقة روجي:

رفيقة الدرب، وصديقة الأيام بجلوها ومرّها، "تواتي إيمان"، شكرًا لك على دعمك اللامحدود، دمتي نعمة أحمد الله عنها، أسأل الله أن يُسعدك ويوفِّقك في كل خطواتك.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء:

توأمي فريال، إخوتي ريان و آدم، أخواتي نورهان و حنان، أفدّر تواجدكم في حياتي، وأدعو الله أن يُسعدكم ويوفِّقكم في كل خطواتكم.

إلى كل الأقرباء قلباً ودماً:

كل من يفرحهم نجاحي، إلى خالتي القريبة على قلبي " سامية قطيش" وجدتي الغالية وروح جدي الطاهرة رحمه الله، إلى كل عائلتي حفظكم الله ورعاكم.

وأخيرًا، أهدي بحثي هذا نكلاً من علمني حرفاً طوال مسيرتي التعليمية.

# إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا

الذي بفضلها أنا اليوم أنظر إلى حلم طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفخر به.

إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله "أمي"

أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود، ممتنا لإن الله قد اصطفاك لي .

إلى خير سند وعوض "أبي"

إلى من قيل فيهم :

{سنشد عضدك بأخيك}

إخوتي وأخواتي الذي لولا فضلهم ودعمهم لما وصلت على ما أنا عليه اليوم

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي

- مجعف فؤاد -

# شكر و عرفان

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل،

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال - صلى الله عليه وسلم "مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ، لَا يَشْكُرُ اللَّهَ"

يسرنا أن نوجه شكرنا لكل من قدم لنا النصح، الإرشاد والتوجيه أو ساهم معنا في إعداد هذه المذكرة بإيصالنا للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحلها، ونشكر على وجه الخصوص أستاذتنا الفاضلة (طالب حسين سهام) على المساندة بالإرشاد والنصح والتصحيح طوال مشوار إعداد المذكرة.

وإكمالاً لواجب الشكر أتقدم بأسمى العبارات التقدير والاحترام لأعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة المذكرة ورصد الملاحظات والتوصيات

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة في مجملها إلى التعرف على المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر، لذا تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي لهذه العقود، بالإضافة إلى معالجتها محاسبيا وجبائيا في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر، كما تم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، أين تم تحليل كل المعلومات المتحصل عليها، والتي تخص المعالجة التجارية المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي.

توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف جوهري بين المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر، حيث يعود هذا الاختلاف إلى تباين المبادئ المعتمدة من قبل كل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، حيث يعتمد الأول على مبدأ "أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني"، بينما يركز الثاني على الشكل القانوني لعقد الإيجار التمويلي، وهو ما يقتضي إجراء تسويات خارج المحاسبة لخلق التوافق بينهما.

**الكلمات المفتاحية:** عقود الإيجار التمويلي، المعالجة المحاسبية، المعالجة الجبائية، النظام المحاسبي المالي، النظام الجبائي الجزائري، المؤجر، المستأجر.

**Abstract:**

This study aimed to examine the accounting and tax treatment of financial leasing contracts in Algeria. To achieve this, the conceptual framework of these contracts was explored, along with their accounting and tax treatment of both lessors and lessees. Additionally, a theoretical perspective was applied to practical one through a field study conducted at the Bank of Agriculture and Rural Development in Bordj Bou Arreridj. All collected information pertaining to the commercial accounting and tax treatment of financial leasing contracts was thoroughly analyzed.

The study identified a fundamental difference between the accounting and tax treatment of financial leasing contracts in Algeria. This disparity can be attributed to variations in the principles adopted by the financial accounting system and the Algerian tax system. The financial accounting system relies on the principle of "substance over form," prioritizing the economic reality over the legal form. In contrast, the tax system focuses on the legal form of the finance lease contract, necessitating adjustments outside the accounting framework to achieve alignment between the two systems.

**Keywords:** Financial leasing contracts, accounting treatment, tax treatment, financial accounting system, Algerian tax system, The lessor, The lessee.

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ-هـ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي، المحاسبي و الجبائي لعقود الإيجار التمويلي</b>	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعقود الإيجار التمويلي
06	المطلب الأول: ماهية الإيجار التمويلي
09	المطلب الثاني: أشكال ومراحل تنفيذ عقد الإيجار التمويلي
11	المطلب الثالث: بعض مؤسسات الإيجار التمويلي في الجزائر
13	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي
13	المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي لدى المستأجر
16	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي لدى المؤجر
21	المطلب الثالث: المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
28	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
30	المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
32	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج
35	المطلب الأول: نبذة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج
37	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج
38	المطلب الثالث: الجهات الإدارية المسيرة لقرض الإيجار التمويلي
40	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي
40	المطلب الأول: المعالجة التجارية لعقد الإيجار التمويلي
44	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي
50	المطلب الثالث: المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي
53	خلاصة الفصل الثاني
54	الخاتمة
61-58	قائمة المراجع
80-62	الملاحق
84-81	فهرس المحتويات



## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22-21	القوانين الجبائية المتعلقة بالإيجار التمويلي.	01
28-27	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	02
29	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	03
31-30	بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	04
42	مضمون عقد الإيجار التمويلي	05
43	جدول اهتلاك قرض الإيجار التمويلي	06
46	جدول اهتلاك الأصل المُستأجر	07

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	العلاقة بين أطراف العقد	01
37	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة برج بوعريريج"	02

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
63	شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي	01
64	وصل استلام الملف	02
65	محضر زيارة الموقع	03
66	تفويض الإلتزام	04
67	رسالة قبول	05
68	اتفاقية القرض	06
72	عقد الإيجار التمويلي	07
74	سندات لأمر	08
75	الجدول الضريبي	09
76	قرار دعم المصالح الفلاحية	10
77	وصل الطلبية المعد من طرف البنك	11
78	شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة F°21	12
79	الفاتورة التجارية	13
80	جدول اهتلاك القرض	14

# مقدمة

## تمهيد:

ظهرت تقنية الإيجار التمويلي مواكبة للتحويلات والتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في العقد الأخير، لتنتشر بعد ذلك على نطاق واسع في مختلف الدول الأمريكية والأوروبية، قبل أن تصل أخيراً إلى الوطن العربي، وقد حظيت هذه التقنية برواج كبير بعد أن أثبتت فعاليتها في حل مشاكل التمويل التقليدية بالإضافة إلى تحقيق جملة من المزايا الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي.

برزت أهمية الإيجار التمويلي بشكل خاص في الدول النامية التي تفنقر إلى قاعدة صناعية قوية لإنتاج السلع الإنتاجية، مما دفع العديد من هذه الدول بما فيها الجزائر، إلى السعي وراء توفير البيئة الملائمة التي تسمح بممارسة تقنية الإيجار التمويلي والاستفادة من مزاياها المتعددة، حيث تجسد هذا السعي من خلال سن قاعدة تشريعية تُنظم عمليات الإيجار التمويلي انطلاقاً من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، و من ثم إدخال تحديثات هامة في النظام المحاسبي المالي ليشمل معالجة هذا النوع من عقود الإيجار، بالإضافة إلى ذلك تم تقديم إصلاحات متكررة في النظام الجبائي الجزائري بشأن الإيجار التمويلي، بهدف توافقه مع المتغيرات المحاسبية و الاقتصادية الحاصلة.

## إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تمحورت اشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

### كيف تتم المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر؟

من أجل معالجة وتحليل هذه الاشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية

التالية:

- ما الذي يميز عقود الإيجار التمويلي عن باقي عقود الإيجار التقليدية المتعارف عليها؟
- كيف تُعالج عقود الإيجار التمويلي وفقاً لكل من النظام المحاسبي المال و النظام الجبائي الجزائري؟
- ما هو واقع المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

## فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على اشكالية الدراسة تمت صياغة

الفرضيات التالية:

- يتميز عقد الإيجار التمويلي، بإمكانية تضمينه لخيار شراء الأصل موضوع العقد في نهاية فترة الإيجار.
- تتم المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر وفق مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.
- يلتزم "بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية وكالة برج بوعريريج" بالقواعد المحاسبية والأحكام الجبائية المُعتمدة لمعالجة عقود الإيجار التمويلي، وذلك تماشيًا مع النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري.

### أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من جهات متعددة، تأتي في مقدمتها معالجتها لأحد أهم مصادر التمويل الحديثة نسبياً، والتي تُتيح للمؤسسات الجزائرية حلولاً تمويلية مبتكرة ومرنة. ونظراً لتزايد استخدام تقنية الإيجار التمويلي في الجزائر بشكل ملحوظ، تُصبح دراسة المعالجة المحاسبية والجبائية لهذه العقود ضرورية ملحة.

وتتجسد أهمية الدراسة كذلك في مساهمتها الفعّالة في تطوير المعرفة والوعي حول عقود الإيجار التمويلي، من خلال توفير معلومات قيّمة من شأنها مساعدة الطلبة الباحثين على فهم موضوع الدراسة بشكل أفضل والتعرف على واقع معالجة عقود الإيجار التمويلي وفقاً لكل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري.

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التعرف على الإطار المفاهيمي لعقد الإيجار التمويلي، مما يمكّن من الفهم الجيد لموضوع الدراسة؛
- الوقوف على واقع تطبيق القواعد المحاسبية والقوانين الجبائية في المؤسسات فيما يتعلق بعقد الإيجار التمويلي؛
- التحقق من مدى التوافق بين معالجة عقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري.

### منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة الإشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار المفاهيمي لعقد الإيجار التمويلي، وكيفية المعالجة المحاسبية والجبائية لهذا النوع من عقود الإيجار، وهو المنهج الأكثر توافقاً مع مجريات هذه الدراسة.

كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال دراسة الوثائق الممنوحة من طرف المؤسسة محل الدراسة "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج"، بالإضافة إلى المعلومات المأخوذة من عدد من المقابلات الشفوية التي أُجريت مع خبراء من المجال المحاسبي المالي والجبائي للحصول على التوضيحات اللازمة حول حيثيات الموضوع.

### حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تُسلط هذه الدراسة الضوء على الجوانب المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر، وتُقدم تحليلاً مقارناً بين معالجة كل من المستأجر والمؤجر.
- الحدود الزمنية: تتعلق هذه الدراسة بالسنة الجامعية 2024/2023، حيث تم الانطلاق في الجانب النظري في نوفمبر 2023 والجانب التطبيقي تم خلال الفترة الممتدة من مارس إلى ماي 2024؛
- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية وكالة برج بوعريريج.

### ✚ أسباب اختيار الموضوع:

- هناك عدة أسباب أدت بنا لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:
- ملائمة الموضوع للتخصص الدراسي، بالإضافة إلى الاهتمام الأكاديمي والرغبة في التعرف عن قرب على الواقع العملي والتطبيقي للعملية؛
- اعتبار الإيجار التمويلي من أهم سياسات التمويل التي قد تلجأ إليها المؤسسات؛
- محاولة تنويع مصادر ومراجع مكتبة الكلية حول موضوع الإيجار التمويلي.

### ✚ صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة بعض التحديات العملية التي قد تكون قد أثرت على جودة البحث، وتضمنت هذه التحديات:

- صعوبة الوصول إلى بعض المعلومات الضرورية للدراسة، وذلك لأسباب تتعلق بأسرار المهنة؛
- نقص المراجع المتخصصة في معالجة عقود الإيجار التمويلي في الجزائر، على مستوى مكتبة الكلية؛
- غياب استعداد أغلب البنوك لقبول الطلبة للتربص الميداني، مما يُعيق حصولهم على الدراسة التطبيقية اللازمة.

على الرغم من هذه التحديات، بذلنا قصارى جهدنا لإعداد البحث بأفضل وجه ممكن، مستخدمين الموارد المتاحة من مادة علمية وبيانات محاسبية في البنك الذي تم فيه إجراء الدراسة.

### ✚ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الإطار المفاهيمي لعقود الإيجار التمويلي، المبحث الثاني الجانب المحاسبي والجبايي لعقود الإيجار التمويلي، أما المبحث الثالث الدراسات السابقة أما في الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم المؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

## الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي، المحاسبي

والجبائي لعقود الأيجار التمويلي

## تمهيد:

يُعدّ الإيجار التمويلي أداة تمويل حديثة تُتيح للمؤسسات والمشاريع الاقتصادية تحقيق أهدافها الاستثمارية بكفاءة من خلال تمويل احتياجاتها من الأصول الثابتة دون الحاجة إلى شرائها بشكل مباشر، من هذا المنطلق وإدراكًا لأهمية هذه التقنية، شرعت الجزائر في تهيئة الأرضية القانونية والتنظيمية الملائمة لممارستها في تمويل المشاريع، وذلك من خلال إصدار جملة من النصوص التشريعية التي تُحدد كيفية تنظيمها ومعالجتها محاسبياً وجبائياً.

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الدراسة النظرية لعقود الإيجار التمويلي وهذا عن طريق عرض العناصر الأساسية التي تسمح لنا بالفهم الجيد للموضوع والتعرف على كيفية معالجته محاسبياً وجبائياً، أين سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعقود لإيجار التمويل؛
- المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي؛
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.



## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعقود إيجار التمويلي

بغرض الإلمام بأهم المفاهيم المتعلقة بالإيجار التمويلي، سنتطرق في هذا المبحث الى الإطار المفاهيمي لعقود إيجار التمويلي وذلك بالتعرض الى ماهية الإيجار التمويلي، أشكال ومراحل الإيجار التمويلي، بالإضافة إلى أهم المؤسسات التي تعمل به في الجزائر.

## المطلب الأول: ماهية الإيجار التمويلي

يُعتبر التمويل عن طريق اللجوء الى عقد الإيجار التمويلي، الحل البديل والأمثل أمام المؤسسات التي ترغب في الحصول على الأصول الاستثمارية اللازمة لبدأ نشاطها أو توسعته، بالرغم من افتقارها للقدرة على التمويل الذاتي من جهة، ومن جهة أخرى عجزها عن اللجوء الى الاقتراض بسبب ضعف وضعيتها المالية.

## أولاً: مفهوم الإيجار التمويلي

يطلق على هذا النوع من التمويل عدة تسميات منها: الاعتماد الإيجاري، القرض الإيجاري، التأجير الرأسمالي، الكراء الإيجاري أو المصطلحات الأجنبية (Crédit-bail/Financial-leasing)، فالبرغم من تنوع المصطلحات والتعريفات المعبرة عن هذا النوع من أنواع عقود الإيجار الا انها تؤدي كلها الى نفس المعنى، ومن أهم هذه التعاريف نذكر منها ما يلي:

تم تعريف الإيجار التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) بأنه "عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أصل مقابل دفعة واحدة أو عدة دفعات"<sup>1</sup>.

كما عرفه المشرع الجزائري بأنه: "عملية تجارية ومالية منجزة بواسطة المصارف والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصاً طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، كما تنجز عملية قرض الإيجار على أساس عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر ويقع بالضرورة على أصول منقولة أو عقارية ذات استعمال مهني أو على المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية"<sup>2</sup>.

كما عرّفه كذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 (IFRS16) بأنه "عقد يمنح بموجبه حق السيطرة في استخدام الأصل لمدة من الزمن مقابل مبلغ مالي محدد يسمى البدل"<sup>3</sup>.

من التعاريف السابقة يمكننا ان نعبر على الإيجار التمويلي بالنقاط التالية:

– عبارة عن تقنية لتمويل الحصول على الأصول الاستثمارية أو لتوسعة المشاريع الاقتصادية،

<sup>1</sup> – القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المتعلق بقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر عن الجريدة الرسمية العدد 19 المؤرخة في 25/03/2009، دار بلقيس، الجزائر، 2009، ص 19.

<sup>2</sup> – المرسوم التشريعي 09/96 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق ل 10 يناير 1996، المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الجريدة الرسمية العدد 03، 1996، ص 25.

<sup>3</sup> – [www.ifrs.org](http://www.ifrs.org), consulté le 12/02/2024, à 22 :17.

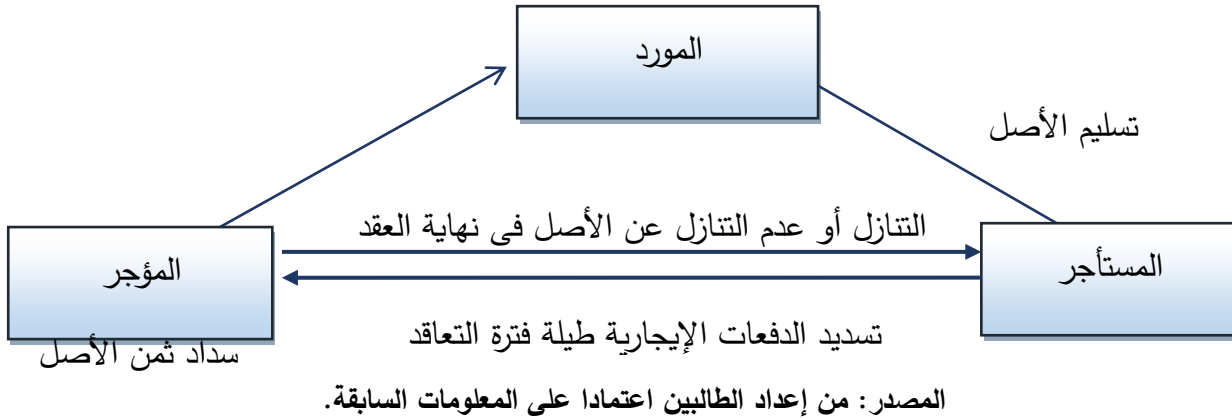
- أين يتم بالاعتماد على عقد تأجير يبرم بين طرفين أو أكثر؛
- لمدة زمنية محدّدة؛
- مقابل تسديد دفعات إيجار دورية؛
- مع إمكانية وجود خيار شراء الأصل المؤجّر في نهاية مدة الإيجار وبسعر تحفيزي.

### ثانيا: أطراف عقد الإيجار التمويلي

هناك ثلاثة أطراف تتعامل بعقد الإيجار المالي والمتمثلة فيما يلي<sup>1</sup>:

1. **المؤجّر:** يتمثل في المؤسسات المالية ومؤسسات الإيجار التمويلي التي تقبل بتمويل عملية الاقتناء، أين تعود لها الملكية القانونية للأصل موضوع العقد؛
2. **المستأجر:** هو الطرف الذي يسعى للاقتناء أو الحصول على الأصل، فالمستأجر هو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته، كما يتاح للمستأجر فرصة الشراء الاختياري للمعدات في نهاية العقد؛
3. **المورد:** وهو الطرف الذي يوفّر الأصل المطلوب من طرف المؤجّر، وفقا للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر.

### الشكل رقم (01): يوضح العلاقة بين أطراف العقد



### ثالثا: خصائص الإيجار التمويلي

من خلال المفاهيم المختلفة للإيجار التمويلي المعروضة سابقا، ومن خلال الأمر 09/96 المتعلق بالإيجار التمويلي، يمكن استخلاص أهم الخصائص المميزة لعقد الإيجار التمويلي فيما يلي:

1. **عقد:** قائم على اتفاق بين طرفين أحدهما "المؤجّر" والآخر "المستأجر" يتم في مدة زمنية محدّدة، وهو

<sup>1</sup> - منال دباح وعبد الحميد حسياني، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي حسب SCF وIFRS16 عند المستأجر (دراسة حالة مؤسسة أونيفار دتارجون)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص863.

غير قابل للإلغاء .

2. **تمويلي:** هذا نوع من العقود ينشأ خصيصاً لغرض تمويلي، وذلك من خلال تمويل المستأجر من طرف المؤجر بما يلزمه من أصول تتميز بمواصفات محددة من قبله؛
3. **جوهرى:** لأنه عقد يُغلب فيه جوهر العملية التمويلية الطابع القانوني لها، ويظهر ذلك من خلال منحه للمستأجر حق الاستخدام والانتفاع بالأصل المؤجر وكأنه مالك للأصل، إلا أن المالك القانوني له هو المؤجر؛
4. **ربحي:** يعود بالربح على كلا طرفي العقد، فالمستأجر يحصل على الأصل بكل سهولة وبدون قدرة تمويلية كبيرة، والمؤجر يقبض دفعات ايجارية دورية، حيث تشمل الدفعة على قيمة استهلاك للقرض بالإضافة إلى الفائدة، وهذا ما يمكن المؤجر من تغطية تكلفة رأس ماله المستثمر بالإضافة الى هامش ربح إضافي يحققه؛
5. **إلزامي غير قابل للإلغاء:** في حالة الالغاء تترتب عليه التزامات قانونية صعبة لكلا الطرفين، فعقد الإيجار التمويلي يتم على فترة محددة تدعى "الفترة غير القابلة للإلغاء" بالتالي لا يمكن خلالها إبطال الإيجار، إلا في حالات جد خاصة؛
6. **عيني:** على عكس باقي طرق الإيجار يمنح الإيجار التمويلي تمويل عيني وليس نقدي أي يكون عن طريق أصول عينية فقط (أصول منقولة وغير منقولة ذات استعمال مهني)، وليس المنتجات والمواد الاستهلاكية؛
7. **طويل المدى:** يتم عقد الإيجار التمويلي على فترة زمنية طويلة تغطي اغلبية العمر الإنتاجي للأصل وبالتالي يكاد الأصل يهتك فيها كلياً، حيث أنه عند نهاية فترة العقد يسمح للمستأجر في حال ما قرر ممارسة حق خيار الشراء أن يكتسب الأصول المؤجرة مقابل مبلغ تحفيزي (القيمة المتبقية).

#### رابعاً: أهمية الإيجار التمويلي في الجزائر

تتجلى أهمية الإيجار التمويلي في المزايا والآثار الإيجابية المتعددة التي يعود بها على كل من الاقتصاد الوطني الكلي والاقتصاد الجزئي، أين نذكر منها ما يلي:

1. **على المستوى الكلي:** تتمثل فيما يلي:
  - دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تنويع وترقية الصناعات والاستثمارات المحلية؛
  - التحسين من جودة المنتج المحلي من خلال التمويل بأحدث التكنولوجيات المتوفرة بالإضافة الى الرفع من الناتج الداخلي الخام (PIB)؛
  - النهوض بالقطاع المصرفي من خلال تنويع المنتجات المالية أمام العملاء ومواكبة التطورات العالمية التي يشهدها هذا القطاع وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة لإصلاحه؛
  - الحصول على العملة الصعبة والتقليل من المبالغ المحولة نحو الخارج خاصة في حالة الإيجار التمويلي الخارجي أو الأجنبي (المؤجر أجنبي) أين يقتصر الأمر على تحويل الدفعات الإيجارية فقط بدل من مبالغ

طائفة في حال شراءها مباشرة من الخارج<sup>1</sup>.

## 2. على المستوى الجزئي:

- الزيادة في ربحية المؤسسات وتوسيع المشاريع الاقتصادية عن طريق استثمار السيولة المخصصة لشراء الأصول في نواحي أخرى تلزمها؛
- الرفع من كفاءة المؤسسة الجزائرية وزيادة قدرتها التنافسية من خلال تمويلها بأحدث التكنولوجيات الإنتاجية المتوفرة؛
- تحقيق مزايا ضريبية، حيث تعتبر الدفعات الإيجارية عبئاً قابلاً للخصم من الوعاء الضريبي، بالإضافة إلى التخفيف التدريجي من عبء الرسم على القيمة المضافة، حيث تقسم قيمة هذا الرسم على مدة حياة العقد ويتم دفعها من خلال الأقساط الإيجارية<sup>2</sup>.
- تسهيل عملية إحداث وحدات إنتاجية جديدة بالإضافة إلى توسيع وتنمية الخطوط الإنتاجية القائمة، وذلك بسهولة إجراءات الإيجار التمويلي مقارنة بإجراءات أنواع التمويل الأخرى؛
- التخلص من قيود الاقتراض<sup>3</sup>.

## المطلب الثاني: أشكال ومراحل تنفيذ عقد الإيجار التمويلي

الإيجار التمويلي عملية تمويلية متسلسلة تتم من خلال تقنيات مختلفة، وتنفذ مُروراً بمراحل كثيرة وبالتالي سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى أشكال ومراحل تنفيذ عقد الإيجار التمويلي فيما يلي:

### أولاً: أشكال الإيجار التمويلي

تختلف أنواع الإيجار التمويلي حسب كل بلد، كما تتعدد أنواعه بتعدد معيار التصنيف المنظور إليه، حيث يمكن حصر تقنيات الإيجار التمويلي الأكثر تداولاً فيم يلي:

#### 1. حسب معيار طريقة التمويل: يمكن تقسيم الإيجار التمويلي إلى:

- **الإيجار التمويلي المباشر:** يقوم من خلاله المستأجر باستئجار الأصل (الجديد) من المؤسسات المتخصصة في التمويل بالإيجار المالي (البنوك والمؤسسات المالية) التي تقوم بتأجير الأصل مقابل دفعات إيجارية، ويتضمن الاسترجاع الكلي لرأس المال المستثمر (تكلفة الأصل) إضافة إلى الفوائد<sup>4</sup>.
- **البيع ثم الاستئجار:** وبمقتضى هذا الاتفاق تقوم المؤسسة ببيع أصولها أو جزء منها إلى البنك أو

<sup>1</sup> - خوخي رايح، حساني رقية، واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل الم.ص.م في الدول العربية، جامعة بسكرة، الجزائر، 17-18 أبريل، 2006.

<sup>2</sup> - أمينة بوفرح، أثر المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري على المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة الاشغال الكبرى بالجنوب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2012، ص 72.

<sup>3</sup> - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، شركة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 562-563.

<sup>4</sup> - أمينة بوفرح، مرجع سبق ذكره، ص 66.

المؤسسة المالية المتخصصة في الإيجار التمويلي، ثم تأجره منها مقابل دفعات إيجارية مما يحقق لها سيولة نقدية تجنبها الإفلاس، بالإضافة إلى أرباح إضافية في حال كان سعر البيع يفوق القيمة الدفترية للأصل.

• **الإيجار المالي الرفعي:** يرتبط غالبا بتمويل الاستثمارات الضخمة، والتي تتطلب مبالغ طائلة، وبالتالي تحتاج إلى طرف ثالث (المقرض) على عكس باقي صور الإيجار التمويلي التي تكتفي بطرفين (المؤجر والمستأجر)، حيث يقوم المؤجر هنا بشراء الأصل المطلوب من خلال تسديده للثمن عن طريق جزء يحوزه والجزء الباقي يقوم باقتراضه.

ب - **حسب معيار طبيعة الأصل:** يمكن تقسيم عقود الإيجار التمويلي حسب معيار طبيعة الأصل المؤجر إلى:

• **الإيجار التمويلي للمنقولات:** يتميز موضوع عقد الإيجار بكونه أصولا متشكّلة من تجهيزات أو عتاد أو أدوات ذات استعمال مهني<sup>1</sup>.

ومن الشروط العامة لعقد التأجير التمويلي للمنقولات ما يلي:<sup>2</sup>

- أن يكون الأصل محددا بخصائص تميزه عن غيره؛

- أن يكون الأصل متوافقا مع الاستعمال الدائم؛

- أن يكون الأصل قابلا للاهلاك.

• **الإيجار التمويلي للعقارات:** يركز على تمويل الأصول الغير منقولة والمتمثلة في المباني ذات الطابع المهني الصناعي أو التجاري، التي أنجزت أو في طريق الإنجاز، ونظرا للقيمة المعبرة للأصول غير المنقولة أو العقارات فإنها تتميز بنوع من الصعوبة مقارنة مع الأصول المنقولة، وتستدعي المشاركة من المؤجر والمستأجر لإنجازها، ويمكن أن تكون الأرض ملكا للمستأجر بينما المؤجر يقوم بتنفيذ المباني عليها ويؤجرها لصاحب الأرض (المستأجر)<sup>3</sup>.

مهما اختلفت معايير تقسيم أنواع الإيجار التمويلي إلا أن هدفها يبقى واحدا ألا وهو تمويل المستأجر بما يرغب من أصول مهما كان نوعها وفي الوقت المحدد.

### ثانيا: مراحل تنفيذ عقد الإيجار التمويلي

يتطلب تنفيذ عقد الإيجار التمويلي، المرور على خطوات متسلسلة ومترابطة، والتي يمكن تلخيصها في

ثلاث مراحل أساسية كالتالي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - المرسوم التشريعي رقم 09/96، مرجع سبق ذكره، المادة 7، ص 26.

<sup>2</sup> - Florence et Jacqueline DELAHAYE: finance d'entreprise : Manuel et Applications, Dunod, Paris, France, 2007, P 374 .

<sup>3</sup> - صيدونة إيناس، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة القرض السندي لمؤسسة -سوناطراك، مذكرة ماجستير، فرع مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص ص 77-78.

<sup>4</sup> - حنان كمال ضبان، عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة-دراسة فقهية-، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، كلية الشريعة والقانون، جامعة غزة، فلسطين، 2015، ص22(بتصرف).

1. **مرحلة دراسة العملية:** عندما يتأكد المستأجر المستقبلي من رغبته في تأجير أصل معين، يقوم بتقديم طلب الحصول على أصل وفقا لعقد التأجير التمويلي مرفق بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع بالإضافة الى القوائم المالية، الفاتورة الشكليه و الوثائق الأخرى المتعلقة بالمستأجر، ليقوم البنك أو المؤسسة المالية المعنية بالتأجير بدراسة الملف وبعد الانتهاء من دراسة الطلب تقوم بالاتصال بالمستأجر لإعلامه بنتيجة طلبه(سواء قبول الطلب أو رفضه).
2. **مرحلة تنفيذ العملية:** في حال قبول طلب التأجير يتم إبرام عقد الإيجار التمويلي وتوقيعه، لتقوم بعدها المؤسسة التمويلية بشراء المعدات من المورد، وتسليمها للمستأجر، أين يشرع هذا الأخير في تنفيذ الالتزامات المفروضة عليه كدفع الأقساط الايجارية طيلة مدة العقد.
3. **انتهاء عملية التأجير التمويلي:** مكن أن يتم ترصيد عقد التأجير التمويلي وفقا لثلاثة طرق:
  - امتلاك الأصل: تحويل ملكيته من المؤجر لصالح المستأجر مقابل القيمة المتبقية المحددة في عقد التأجير التمويلي؛
  - إرجاع الأصل لمالكة القانوني (المؤجر): يقوم المستأجر بإرجاع الأصل محل العقد التأجيري الى المؤجر؛
  - تجديد العقد: يكون الأصل المؤجر محل عقد ثاني بين المؤجر والمستأجر، في هذه الحالة يتم الإتفاق على شروط جديدة يتم تقييدها في العقد الجديد.

### المطلب الثالث: بعض مؤسسات الإيجار التمويلي في الجزائر

انطلاقا من قانون النقد والقرض رقم 10/90 الذي سمح بإنشاء شركات الإيجار التمويلي، ظهر عدد من البنوك والمؤسسات المالية التي تبنت الإيجار التمويلي كصيغة لتمويل المشاريع في الجزائر والتي نذكر:

#### أولا: بنك البركة الجزائري

هو أول بنك اسلامي في الجزائر برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، ويساهم فيه كل من مجموعة البركة المصرفية (البحرين) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، كما يملك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

يقوم بنك البركة بناءً على رغبة العميل طالب التمويل بشراء العقار من المنتج أو المورد، ومن ثم يقوم بتأجيره للعميل مقابل أداء الإيجار عن طريق أقساط متفق عليها.

#### ثانيا: الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف SOFINANCE

هي مؤسسة مالية عمومية ذات أسهم برأسمال قدره 10 مليار دينار جزائري، تم تأسيسها بمبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة CNPE في 06 أوت 1998، لهدف أساسي هو المساهمة في تطوير

<sup>1</sup> AL BARAKA BANK (albaraka-bank.dz), consulté le 04/03/2024, à 12 :32. تاريخ البركة -

وعصرنة الجهاز الإنتاجي الوطني ووضع أدوات مالية جديدة، حيث تمّ اعتمادها من طرف بنك الجزائر في 09 جانفي 2001.<sup>1</sup>

تؤدي SOFINANCE مهامها ووظائفها بهدف تدعيم وإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك يبعث انطلاقة جديدة فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تلخيص مهامها فيما يلي:<sup>2</sup>

- ترقية أجهزة الانتاج من خلال استثمارات التطوير والتحديث؛
- الحصول على شركاء تقنيين و/أو ماليين للاستثمار في الأسهم؛
- تكثيف النسيج الصناعي من خلال عمليات الاندماج بأنواعه وإنشاء الشركات؛
- إيجاد حلول تمويلية عن طريق الاعتماد الإيجاري للمؤسسات؛
- قبول جميع أشكال القروض والتسبيقات بضمانات أو بدون ضمانات؛
- ضمان القروض للغير؛
- لعب دور الوسيط في كل المعاملات المتعلقة بالأسهم والسندات.

#### ثالثا: المغربية للإيجار المالي MLA:

تعتبر MLA شركة مالية ذات أسهم متخصصة في التمويل بصيغة الإيجار التمويلي، تمّ اعتمادها من طرف مجلس النقد والقروض لبنك الجزائر في 18 أكتوبر 2005، على أن تبدأ نشاطها في نهاية السداسي الأول من سنة 2006، برأس مال قدره 6.5 مليار دج.

وتستهدف MLA أساسا تمويل عمليات التوسع وتجديد عتاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المهن الحرة، وهي بذلك تقدّم عدّة أشكال للإيجار التمويلي في مجالات متنوّعة هي:<sup>3</sup>

- اعتماد إيجاري عقاري: لتمويل الحصول على مكاتب، محلات تجارية، مصانع، مخازن؛
- اعتماد إيجاري للسيارات: لتمويل الحصول على سيارات سياحية أو نفعية خفيفة؛
- اعتماد إيجاري للنقل: بهدف تمويل اكتساب عتاد النقل بمختلف أنواعه وأحجامه كالمشاحنات المقطورات الحافلات ... إلخ؛
- اعتماد إيجاري للبناء والأشغال العمومية: لتمويل اكتساب عتاد الأشغال العمومية مهما كان نوعه؛
- اعتماد إيجاري للتجهيزات: للحصول أو تجديد العتاد الإنتاجي، عتاد الإعلام الآلي والمكاتب ... إلخ؛
- اعتماد إيجاري طبي: لاكتساب وتجديد العتاد الطبي (التصوير الطبي، عتاد أطباء الأسنان ... إلخ).

#### رابعا: الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL:

هي أول مؤسسة مالية عمومية متخصصة في الإيجار تم إنشاؤها في جويلية 2010، برأس مال قدره 6.5 مليار دينار جزائري، بناءً على توجيهات من السلطات العمومية لتنويع أدوات التمويل. تساهم الشركة بشكل فعال في تطوير قطاع الشركات وكذا الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة في الجزائر، وهي

<sup>1</sup> - Sofinance | Qui Sommes-nous - Société Leasing en Algérie, consulté le 03/03/2024, à 19 :19.

<sup>2</sup> - Sofinance | Missions et Activités, Société de Leasing en Algérie, consulté le 04/03/2024, à 11 :41.

<sup>3</sup> - www.maghrebleasingalgerie.com, consulté le 03/03/2024, à 22 :17.

ناشئة عن بنكين عموميين هما بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري، حيث تقوم هذه الشركة بتمويل التأجير المالي لكل من<sup>1</sup>:

- الأملاك المنقولة في قطاع البناء والأشغال العمومية والري والخدمات والتجارة والصحة والصناعة والنقل؛
- الأملاك العقارية الموجهة للاستخدام التجاري في نفس قطاعات النشاط.

### المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها حاليا عقود الإيجار التمويلي في عمليات التمويل والاستثمار، أولى كل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري اهتماما كبيرا لهذا النوع من العقود، وذلك من خلال إصدار جملة من النصوص التشريعية، التي تنظم وتعالج عمليات الإيجار التمويلي في الجزائر، وللتعرف على كيفية معالجة عقود الإيجار التمويلي حسب النظامين سنتطرق إلى: المعالجة المحاسبية لدى المستأجر والمؤجر كل على حدى، ومن ثم نتطرق الى المعالجة الجبائية لعقود الايجار التمويلي حسب المشرع الجبائي الجزائري.

### المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي لدى المستأجر

يعتمد النظام المحاسبي المالي في تسجيل الإيجار التمويلي مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني وذلك توافقا مع المعايير المحاسبية الدولية، وبما أن المستأجر في عقد الإيجار التمويلي هو من يتحمل المخاطر ويستفيد من المنافع المترتبة عن الأصل، فهذا الأخير يظهر ضمن أصول الميزانية، وبالتالي تسجل العملية وكأنها حيازة لاستثمار عن طريق قرض مالي.

#### أولاً: إثبات دخول الأصل تحت مراقبة المستأجر

يظهر الأصل موضوع عقد الإيجار ضمن الأصول بأضعف مبلغ بين القيمة الحقيقية للأصل المؤجر والقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا المنصوص عليها في العقد (وهذه المدفوعات الدنيا تندرج فيها القيمة المحينة لإعادة الشراء في نهاية الإيجار هذا إذا كان هناك يقين معقول عند إبرام العقد بأن خيار الشراء يكون مرفوعا)، تحدد القيمة المحينة بالمعدل الضمني للعقد وإن لم يوجد فبمعدل فائدة الاستدانة الهامشية للمستأجر، و يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:<sup>2</sup>

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ	دائن	مدين
xxxxxx	xxxxxx	ح/ التثبيات ح/ الديون المترتبة عن عقد الايجار-تمويل حيازة أصل وفق عقد إيجار تمويلي	167	2..

<sup>1</sup> - الشركة الوطنية للإيجار المالي، بتاريخ 2024/03/09، ص 13:21، الشركة الوطنية للإيجار المالي (snl.dz).

<sup>2</sup> - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 58.



يسجل الأصل المؤجر في الجانب المدين لحساب التثبيت (ح/2) بمجرد دخوله تحت مراقبة المستأجر، كما يسجل في الجانب الدائن لحساب ديون عن عقد الإيجار في الحساب (ح/167).

**ثانيا: إثبات دفعات الإيجار المسددة:**

يتم إثبات دفعات الإيجار المسددة بالتمييز بين قسط استهلاك الدين المتعلق بعقد الإيجار التمويلي (القسط الرئيسي) وقسط الفائدة في الآجال المحددة في العقد، مع الإشارة إلى أنه عند دفع القسط الأول لا يترتب عليه تسجيل الفوائد ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي<sup>1</sup>:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	تاريخ تسديد الدفعة	مدين	دائن
167		ح/ الديون المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي	XXXXXX	
661		ح/ أعباء الفوائد	XXXXXX	
4456		ح/ الدولة (الرسم على القيمة المضافة)	XXXXXX	
512 أو		ح/ البنك أو الصندوق		XXXXXX
53		قيد إثبات تسديد الدفعة رقم .....		

تسجل أقساط الإيجار الواجبة الدفع بجعل الحساب (ح/167) مدينا بمبلغ القسط الرئيسي إضافة الى تسجيل الفوائد في الجانب المدين لحساب المصاريف المالية (ح/661)، وفي المقابل يسجل المبلغ الإجمالي في الجانب الدائن لحسابات الخزينة حسب طريقة التسديد المعتمدة.

**ثالثا: إثبات قسط الاهتلاك للأصل المستأجر عند نهاية كل دورة محاسبية**

يفرض النظام المحاسبي المالي أن يكون الأصل المستأجر موضع اهتلاك في حسابات المستأجر حسب القواعد العامة التي تخص التثبيات، وإذا لم يكن هناك يقين معقول بأن يعدو المستأجر مالكا للأصل عند نهاية عقد الإيجار، فإن الأصل يجب أن يهتك على أقصر مدة بين فترة العقد ومدته النفعية، ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي<sup>2</sup>:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	N/12/31	مدين	دائن
681		ح/ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	XXXXXX	
28..		ح/ اهتلاك التثبيات		
		إثبات قسط اهتلاك الأصل المستأجر		XXXXXX

<sup>1</sup> - رزاق محمد، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود الإيجار التمويلي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2015، ص89.

<sup>2</sup> - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص20.

على غرار باقي الأصول الثابتة التي يمتلكها المستأجر ويقوم بتسجيل اهتلاكها في دفاتره المحاسبية، يجب عليه كذلك تسجيل قسط اهتلاك الأصل موضوع عقد الإيجار التمويلي في نهاية كل سنة، و ذلك بجعل حساب (681) مدينا في مقابل حساب (28) دائنا بقسط الاهتلاك السنوي.

**رابعاً: إثبات خيار الشراء عند انقضاء مدة العقد**

عند نهاية مدة عقد الإيجار التمويلي يكون للمستأجر امام خيار شراء الأصل موضوع العقد أو عدم شرائه، وتتم المعالجة المحاسبية لهاتين الحالتين كما يلي:<sup>1</sup>

**1. الحالة الأولى:** إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالأصل يجب عليه أن يدفع مقابل ذلك استحقاقا أخيرا يوافق تعاقديا رفع خيار الشراء، مبلغ هذا الاستحقاق الأخير يجب أن يوافق رصيد حساب الديون عن عقد الإيجار وبالتالي تتم تصفية هذا الحساب، حيث يتم التسجيل المحاسبي للعملية حسب القيد التالي:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	تاريخ العملية	مدين	دائن
167		ح/ الديون المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي	XXXXX	
		ح/ البنك أو الصندوق	XXXXX	
	512 أو 53	تسديد خيار الشراء وتحويل ملكية الأصل		XXXXX

يسجل قيد تسديد خيار الشراء بجعل حساب الديون المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي (ح167) مدينا بقيمة الرصيد المتبقي من الدين المتعلق بالعقد مع المصاريف المالية، وفي المقابل أحد حسابات الخزينة (512) أو (53) دائنا.

رق الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	N/12/31	مدين	دائن
167		ح/ الديون المترتبة عن عقد الإيجار-تمويل	XXXXX	
	781	ح/ الاسترجاعات عن خسائر القيم والتموينات		XXXXX
		ترصيد الحساب 167		

<sup>1</sup> - إسماعيل سبتي، وعبد الله قروي، الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي ومعياري المحاسبة الإسلامي رقم 08 - دراسة مقارنة من وجهة نظر المستأجر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص 68-69.

2. الحالة الثانية: إذا قرر المستأجر عند انقضاء عقد الإيجار التمويلي عدم شراء الأصل فإن هذا الأصل يعود إلى المؤجر ويتم إخرجه من أصول المستأجر، ويكون التسجيل كالتالي:

نلاحظ من خلال التسجيل السابق أنه تتم التصفية النهائية لحساب الديون المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي (ح/167) مع الحساب (ح/781) الاسترجاعات عن خسائر القيم والتموينات. وفي هذه الحالة يتم إثبات إخراج الأصل المستأجر من أصول المؤسسة، ويكون التسجيل كما يلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ نهاية العقد	دائن	مدين
	XXXXXX	ح/ اهتلاك التثبيتات		28..
XXXXXX		ح/ التثبيت المعني إخراج التثبيت من أصول المؤسسة	2..	

في الأخير، بما أن مدة اهتلاك الأصل تتوافق و مدة التعاقد، فإنه لا يترتب على هذا الخروج أية فوائض أو خسائر في القيمة و يتم تسجيل العملية بجعل الحساب (ح/28) مدينا مقابل حساب التثبيت المعني (ح/2) دائنا.

أخيرا نقول بان المستأجر يقوم بتسجيل الأصل الثابت ضمن أصوله في الميزانية، بالمقابل يُسجل التزامًا في قائمة الخصوم و يقوم بتسجيل الاهتلاك سنويًا. عند تسديد الدفعات يُميز المستأجر بين قسط استهلاك الدين المُتعلق بعقد الإيجار التمويلي وقسط الفائدة.

عند انتهاء مدة العقد، في حال رغب المستأجر في الاحتفاظ بالأصل، يُقوم بترصيد حساب الديون، أما في حال عدم رغبته في الاحتفاظ بالأصل، فيقوم بتسجيل قيد الترخيد وإخراج الأصل الثابت من قائمة أصول المؤسسة.

### المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي لدى المؤجر

ميز النظام المحاسبي المالي عند المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر المؤجر بين نوعين من المؤجرين وهما المؤجر غير صانع (غير موزع للأصل)، والمؤجر الصانع (الموزع للأصل)، أين تختلف المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي عند كل منهما.

في عقد الإيجار التمويلي بما أن المستأجر هو من يتحمل جميع المخاطر المرتبطة بالأصل، فإن دفعة الإيجار المستحقة القبض تعامل من قبل المؤجر على أنها سداد للمبلغ الأصلي ودخل تمويلي لتعويضه

ومكافأته عن استثماره وخدماته<sup>1</sup>.

أولاً: المؤجر غير صانع أو غير موزع للأصل المؤجر:

تتم المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي في دفاتر المؤجر غير الصانع أو غير الموزع للأصل المؤجر كما يلي:<sup>2</sup>

1. إثبات عقد الإيجار التمويلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ	دائن	مدين
	XXXXXX	ح/القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويلي		274
XXXXXX		ح/ بنوك وحسابات جارية	512 أو	
		إثبات تسديد تكلفة الأصل المؤجر وتسليمه للمستأجر	404	

يسجل الأصل موضوع عقد الإيجار التمويلي لدى المؤجر في الأصول بجعل الحساب 274 (القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويلي) مدينا بمبلغ الاستثمار المبين في عقد الإيجار مقابل حساب 512 (ح/ بنوك وحسابات جارية) في الجانب الدائن.

2. تحصيل دفعات التأجير المستحقة:

تسجل أقساط الإيجار المحصلة في الجانب الدائن من الحساب (274) بمبلغ القسط الرئيسي، إضافة إلى تسجيل الفوائد في الجانب الدائن لحساب المنتوجات المالية (د 763) وفي المقابل يسجل المبلغ المحصل في الجانب المدين لحسابات الخزينة.

<sup>1</sup> - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 74 (بتصرف).

<sup>2</sup> - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	XXXXXX	ح/بنوك وحسابات جارية		512
XXXXXX		ح/القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار	274	
		تمويلي	763	
XXXXXX		ح/ المنتوجات المالية	4457	
XXXXXX		ح/ الدولة (الرسم على القيمة المضافة)		
		تحصيل دفعات الإيجار المستحقة		

3. إثبات خيار الشراء: في نهاية مدة العقد يكون المأجر أمام حالتين:

- الحالة الأولى: إذا قرر المستأجر رفع خيار الشراء يسجل المؤجر الدفعة الأخيرة المحصلة من القرض بنفس الشكل السابق من أجل الترسيد النهائي لمبلغ القرض.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	XXXXXX	ح/ بنوك و حسابات جارية		512
XXXXXX		ح/القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار	274	
		تمويلي		
		تنفيذ خيار الشراء		

- الحالة الثانية: في حال قرر المستأجر عدم رفع خيار الشراء فهذا يعني استرجاع المؤجر للأصل موضوع الإيجار بمبلغ خيار الشراء مباشرة المحدد في العقد، ويكون التسجيل المحاسبي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	XXXXXX	ح/التثبيات		2..
XXXXXX		ح/القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار	274	
		تمويلي		
		عدم تنفيذ خيار الشراء		

- استرجاع المؤجر للأصل موضوع الإيجار يرصد العقد بجعل حساب التثبيات (2) مدينا، مقابل الحساب (ح/274) دائنا بقيمة خيار الشراء.

ثانياً: التسجيل المحاسبي عند المؤجر الصانع أم الموزع للملك المستأجر

قبل التطرق إلى مختلف التسجيلات المحاسبية التي يقوم المؤجر الصانع أو الموزع للأصل المؤجر، تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من العقود يوفر للمؤجر نوعين اثنين من العوائد:<sup>1</sup>

- الربح أو الخسارة الناجمان عن بيع بسيط،
- منتج مالي عن مدة حياة الإيجار.

1. إثبات تأجير الأصول عن طريق الإيجار التمويلي

يتم تسجيل هذه العملية كأنها عملية بيع المنتجات تامة الصنع أو بيع بضاعة مقتناة، بالتالي يكون إثبات العملية وفق التسجيل المحاسبي الآتي:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ	مدين	دائن
274	70x	ح/ القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-التمويل ح/مبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة إثبات تأجير الأصول عن طريق الإيجار التمويلي	xxxxxx	xxxxxx

يتم التسجيل بجعل حساب القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-التمويل (الحساب 274) مديناً، مقابل حساب المنتوجات الناتجة عن البيع (الحساب 70) دائناً.

كما يتم تسجيل عملية تسليم الأصل للمستأجر، كأى عملية تغير في المخزون من المنتجات التامة، يكون التسجيل كالاتي:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	تاريخ التسليم	مدين	دائن
724	355	ح/ التغير في المخزون ح/المنتجات المصنعة تسليم الأصل للمستأجر	xxxxxx	xxxxxx

يكون التسجيل بجعل حساب التغير في المخزون (ح/724) مديناً، مقابل حساب المنتجات المصنعة (ح/355) دائناً.

<sup>1</sup> - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 59.

2. إثبات تحصيل دفعات الإيجار:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	XXXXXX	ح/بنوك وحسابات جارية		512
XXXXXX		ح/القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار	274	
		تمويلي	763	
XXXXXX		ح/المنتجات المالية	4457	
XXXXXX		ح/الدولة (الرسم على القيمة المضافة)		

3. رفع خيار الشراء: كما تجدر الإشارة أنه عند انتهاء العقد يكون المؤجر أمام حالتان:

- الحالة الأولى: التنازل عن الأصل لصالح المستأجر، وبالتالي يقوم هذا الأخير بدفع مبلغ الاستحقاق الأخير الموافق لرفع خيار الشراء، هذا الدفع يجب أن يوافق لدى المؤجر تصفية حساب القرض التمويلي.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	XXXXXX	ح/بنوك وحسابات جارية		512
XXXXXX		ح/القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار	274	
		تمويلي		
		تنفيذ خيار الشراء		

- الحالة الثانية: استرجاع الأصل المؤجر من المستأجر، وبالتالي فإن المؤجر يسجل هذا الأصل ضمن أصوله في حساب المخزون (إذا كانت هناك نية في تخزينه قصد بيعه في وقت لاحق) أو في حساب التثبيت (إذا كان المؤجر ينوي الاحتفاظ به لاستغلاله أو إعادة تأجيره بعنوان إيجار بسيط) في الجانب المدين مقابل ترصيد الحساب 274 في الجانب الدائن، بمبلغ خيار الشراء غير المرفوع، وهو المبلغ الذي يجب أن يوافق رصيد الدين الدائن الذي يبقى مستحقا من المستأجر.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	XXXXXX	ح/التثبيات أو المخزونات		2.. 3..أو
XXXXXX		ح/القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويلي	274	
		عدم تنفيذ خيار الشراء		

أخيرا نقول أن التسجيلات المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي في دفاتر كل من المستأجر والمؤجر، تبين أن معاملة هذه العقود تتم بشكل مختلف عن عقود الإيجار العادية في إطار النظام المحاسبي المالي، حيث ينسجم ذلك مع مبدأ "تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني" و ذلك تماشيا و المعايير المحاسبية الدولية لاسيما المعيار رقم 16 (IFRS16)، و بناءً على هذا المبدأ، يُعتبر المستأجر هو المتحكم الفعلي بالأصل المُستأجر خلال مدة العقد، وبالتالي يتم تسجيله ضمن أصوله الثابتة، و يتم معاملة هذا الأصل كباقي أصول ميزانيته من حيث احتساب الإهلاك وتسجيل خسائر القسمة إن وجدت، أما بالنسبة للمؤجر، فيقوم بتسجيل الأصل في حسابات دائنة (حساب 27) على الرغم من كونه المالك القانوني له.

### المطلب الثالث: المعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى كيفية معالجة عقود الإيجار التمويلي من الناحية الجبائية، و التي تقوم أساسا على احتساب الضرائب و الرسوم المستحقة، و من أجل ذلك س سنتعرض أولا أهم القوانين الجبائية التي نظمت عمليات الإيجار التمويلي في الجزائر منذ 1996، ثم إلى المعالجة الجبائية لهذه العقود وفق المشرع الجبائي الجزائري، و أخيراً سوف نتطرق إلى تقييم الإيجار التمويلي.

#### أولاً: القوانين الجبائية المتعلقة بالإيجار التمويلي

على الرغم من أن الجزائر تبنت تقنية الإيجار التمويلي منذ سنة 1990، إلا أنه لم يتم التطرق إلى التنظيم الفعلي لهذا النوع من عقود الإيجار إلى غاية سنة 1996، من خلال المرسوم التشريعي رقم 09/96 الصادر في 10 جانفي 1996 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري (الإيجار التمويلي).

سوف نعرض فيما يلي أهم المواد القانونية التي تعرضت لموضوع الإيجار التمويلي، والتي سننتمد عليها لاحقا لتبيان المعالجة الجبائية وكذا استخلاص أبرز الامتيازات الجبائية الممنوحة لطرفي العقد التمويلي.

#### الجدول رقم 01: القوانين الجبائية المتعلقة بالإيجار التمويلي.

المضمون	المرجع
<ul style="list-style-type: none"> <li>يعتبر المؤجر في عقود الاعتماد الإيجاري من الناحية الجبائية مالكا للأصول المؤجرة وبالتالي له الحق في ممارسة الإهلاك عليها، وبالمقابل يستفيد المستأجر من الحق في خصم قيمة دفعات الإيجار المسددة من الأرباح الخاضعة للضريبة؛</li> <li>إضافة الأرباح الناتجة عن تقلبات سعر الصرف في عمليات الإيجار التمويلي الدولي عند آخر السنة المالية للإيرادات الخاضعة للضريبة على الربح؛</li> <li>إعفاء عمليات شراء العقارات من قبل شركات التأجير والمؤسسات المالية في إطار عقود الإيجار التمويلي من الرسم على الإشهار العقاري.</li> </ul>	<p>قانون المالية 1996 الجريدة الرسمية رقم 82 / 1995 المواد: 58، 112، 113.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تخفيض وعاء الاقتطاع من المصدر ب % 60 على مبالغ الإيجارات المدفوعة بموجب عقد قرض إيجار دولي للأشخاص غير المقيمين في الجزائر.</li> </ul>	<p>قانون المالية 2001 الجريدة الرسمية رقم 2000/80، المادة 11.</p>



<ul style="list-style-type: none"> <li>• يمكن للمؤجر تطبيق الاهتلاك الخطي او المتناقص للأصول الممولة في فترة تتوافق ومدة عقد الإيجار التمويلي؛</li> <li>• تعفى مؤسسات قرض الإيجار من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛</li> <li>• تستفيد الأصول التي اقتناها المؤجر من المزايا الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم 12 - 93 المؤرخ في 15/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار.25</li> </ul>	<p>قانون المالية التكميلي 2001 الجريدة الرسمية رقم 38 / 2001 المواد: 02 ، 05 ، 20 .</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تستفيد المعدات المتعلقة بإنجاز الاستثمار والتي تم اقتناؤها عن طريق قرض الإيجار من الامتيازات الجبائية المنصوص عليها في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار كإعفاء من TVA، IRG ، IBS .</li> </ul>	<p>قانون المالية 2003 الجريدة الرسمية رقم 2002/86، المادة 61 .</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعفى من TVA مبالغ الإيجارات المدفوعة في إطار عقد الإيجار التمويلي المتعلق بالعتاد الزراعي المنتج في الجزائر إلى غاية 31/12/2018، ويتوقف ذلك على تسليم المؤجر نسخة عن عقد الإيجار ووثيقة تبين مصدر العتاد إلى المصالح الجبائية.</li> </ul>	<p>قانون المالية التكميلي 2009 الجريدة الرسمية رقم 2009/44 المادة 24 .</p>
<p>في إطار عمليات قرض الإيجار التمويلي وبصور استثنائية لغاية 31/12/2012 يستمر:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• المؤجر بممارسة الحق في اهتلاك الأصل محل عقد الإيجار التمويلي باعتباره المالك القانوني؛</li> <li>• المستأجر هو المالك الاقتصادي للأصل محل العقد بمفهوم المقاييس الجديدة للمحاسبة، يملك الحق في خصم الإيجارات المسددة إلى المؤجر من الربح الخاضع للضريبة إلى غاية نهاية الاستحقاقات المذكورة.</li> </ul>	<p>قانون المالية التكميلي 2010 الجريدة الرسمية رقم 2010/4 المادة 27 .</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يعد المؤجر مالكا للأصل المؤجر في عمليات الإيجار التمويلي التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية وشركات الإيجار التمويلي، ويتعين عليه تسجيله كأصل ثابت ويطبق عليه الاهتلاك، في حين تعتبر مبالغ الإيجار المقبوضة كنتاج؛</li> <li>• تسجل المبالغ التي يدفعها المستأجر لصالح المؤجر كتكلفة تخصم من النتيجة الخاضعة للضريبة.</li> </ul>	<p>قانون المالية 2014 الجريدة الرسمية رقم 68 / 2013 المادة 53</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتحمل المستأجر في حالة الإيجار التمويلي دفع الرسم العقاري للأصل المستأجر.</li> </ul>	<p>قانون المالية التكميلي 2015 الجريدة الرسمية رقم 2015/40 المادة 16 .</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• لا تدخل في مكونات الأساس الخاضع للضريبة فوائض القيمة المحققة عند تنازل المقرض المستأجر أو المقرض المؤجر عن عقار في إطار عقد قرض إيجاري.</li> </ul>	<p>قانون المالية 2017 الجريدة الرسمية رقم 2016/77 المادة 03 .</p>

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على قوانين المالية المتعلقة بالإيجار التمويلي.

يُظهر الجدول السابق مساعي الجزائر الحثيثة منذ عام 1996 وحتى الآن لتهيئة البيئة المناسبة التي تمكن المؤسسات الجزائرية من التعامل بتقنية الإيجار التمويلي، والاستفادة من مختلف التحفيزات والامتيازات الجبائية التي توفرها هذه التقنية لمتعالميهها، وتأتي هذه المساعي من رغبة الجزائر في سدّ الفراغ القانوني في هذا المجال، وتعزيز الإقبال على استخدام هذا النوع من العقود بالإضافة إلى محاولة جعل النظام الجبائي الجزائري متوافق والمتغيرات الاقتصادية، إلا أنه بالرغم من هذا كله لا تزال تقنية الإيجار التمويلي في الجزائر تواجه تحديات تحول دون الإستفادة بفعالية من المزايا التي تحظى بها هذه التقنية .

### ثانيا: المعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي

ترتكز المعالجة الجبائية لعمليات الإيجار التمويلي أساسا على معالجة الاهتلاكات الجبائية للأصل المؤجر، وكذا معالجة دفعات الإيجار ليتسنى تحديد المادة الخاضعة للضريبة، ولذلك سنعتمد على ما جاء في القوانين السالفة الذكر لتحديد الإطار الجبائي لعقود الإيجار .

#### 1. المعالجة الجبائية للاهتلاكات:

تتم معالجة الاهتلاكات من الناحية الجبائية بالنسبة لكل من المؤجر والمستأجر على النحو الآتي:

- **بالنسبة للمؤجر:** يعتبر المؤجر مالكا للأصل ومتصرفا فيه، ولهذا يكون صاحب الحق في ممارسة الاهتلاك على الأصول المؤجرة، بالتالي فهو يملك الحق في خصم الاهتلاكات عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة.

- **بالنسبة للمستأجر:** لا يعتبر المستأجر من الناحية الجبائية مالكا للأصل، لذا لا يقبل خصمه لأقساط الاهتلاك المتعلقة بالأصل المستأجر، وبالتالي يتم إعادة إدراجها عند تحديد المادة الخاضعة للضريبة.

#### 2. المعالجة الجبائية لدفعات الإيجار:

حسب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2014، تختلف المعالجة الجبائية لدفعات الإيجار المقبوضة

لصالح المؤجر، عن معالجة دفعات الإيجار المدفوعة من طرف المستأجر، ويكون ذلك كما يلي:

- **بالنسبة للمؤجر:** تُعتبر مبالغ الإيجار المقبوضة، إيرادات جبائية يتم إدراجها ضمن الربح الخاضع للضريبة، وبما أن الدفعات تنقسم إلى جزئين أحدهما متعلق بالفوائد ويكون مدرج أساسا ضمن النواتج والآخر متعلق بالقسط الرئيسي يتم استرداده عند تحديد الربح الخاضع للضريبة.

- **بالنسبة للمستأجر:** تختلف معالجة دفعات الإيجار بالنسبة للمستأجر، باختلاف طبيعة الأصل المستأجر، لذا يمكن التمييز بين حالتين:

- **الحالة (1):** إذا كان الأصل يتعلق بالنشاط الرئيسي للمؤسسة المستأجرة، يتم اعتبار دفعات الإيجار

المدفوعة كأعباء قابلة للخصم، وبما أن الدفعة تنقسم إلى قسط الفائدة (مصاريف مالية ح/6 تكون مخصومة سابقا) وقسط رئيسي، إذن يتم إدراج القسط الرئيسي ضمن التخفيضات من الوعاء الخاضع للضريبة.

- **الحالة (02):** حسب التعليمية رقم "03" الصادرة في 08 فيفري 2018، إذا كان الأصل المستأجر

عبارة عن سيارة سياحية لا تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة، فإن دفعات الإيجار المدفوعة عند تأجير هذا النوع من المركبات، تكون غير قابلة للخصم، وبالتالي يتم استردادها عند حساب النتيجة الجبائية.

### ثالثا: تقييم الإيجار التمويلي من الناحية الجبائية

بهدف تخفيف الثقل الجبائي على المتعاملين بالإيجار التمويلي، كان من الضروري منح بعض الامتيازات الجبائية لهذه التقنية في التمويل مثل: التخفيضات والإعفاءات الضريبية والرسوم المباشرة وغير المباشرة وهذا ما حفز وطور استعمال هذه التقنية في كثير من البلدان، إلا أنه لا يخلو كذلك من بعض العيوب.

#### 1. الامتيازات الجبائية: أن للإيجار التمويلي مزايا عديدة، تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

أ. الرسم على القيمة المضافة: يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أكثر الرسوم التي تثقل كاهل المؤسسات لذلك خصها المشرع بالامتياز في عقد الإيجار التمويلي كسبل تمويل مهمة للمؤسسات سواء المؤجرة أو المستأجرة.

■ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) على جميع عمليات الاقتناء التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية في إطار عمليات الإيجار التمويلي.

■ الإعفاء من إجراء أي تسوية فيما يخص الرسم على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة للعمليات التنازل على الأملاك من طرف شركات التمويل الإيجاري في حالة قيام المستأجر برفع خيار الشراء للأصل.

■ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للإيجار المدفوع كقرض إيجار على التجهيزات الفلاحية والمتعلقة بالقطاع الفلاحي، المصنعة في الجزائر.

ب. حقوق التسجيل: كان لحقوق التسجيل نصيب من الإعفاء كما يلي:

■ الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بعمليات نقل ملكية الأصل المؤجر (تجهيزات أو عقارات مهنية) إلى المستأجر بموجب عقد الإيجار التمويلي.

■ تستفيد الإقتناءات العقارية المحققة في إطار الاستثمارات المعنية التي ينجزها المقرضون الإيجاريين في إطار عقد البيع الإيجاري التمويلي المبرم مع المقاول المستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل.

ج. رسم الإشهار العقاري: شملها الإعفاء في الحالة التالية:

الإعفاء من رسم الإشهار العقاري فيما يتعلق بالعقود الخاصة باقتناء العقارات المنجزة من قبل البنوك

والمؤسسات المالية في إطار الإيجار العقاري أو أي قرض عقاري مشابه به.

<sup>1</sup> - إبراهيمي عبد الله، قرض الإيجار "leasing" في الجزائر فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 8-9 أبريل 2002، ص12.

د. الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات: تعتبر كل من الضريبة على الدخل

الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ضمن الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخل الإجمالي والربح المحقق، ونظرا لأهميتها بالنسبة للمكلف فقد خصها المشرع بالإعفاءات التالية:

- يستفيد المؤجر من تخفيض وعاء الاقتطاع من المصدر بـ 60% بالنسبة للمبالغ المدفوعة بعنوان الإيجارات بموجب عقد اعتماد إيجاري دولي لأشخاص غير مقيمين بالجزائر.

- لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المستأجر للمقرض المؤجر في إطار عقد القرض الإيجاري من نوع ليزياك (lease-back) ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة.

- لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المؤجر للمقرض المستأجر بعنوان نقل الملكية لهذا الأخير ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة.

- يستفيد المؤجر الذي حدده المشرع الجزائري في البنوك والمؤسسات المالية والشركات الممارسة لعمليات القرض الإيجاري من الحق في خصم أقساط الاهتلاك المتعلقة بالأصل محل عقد الإيجار التمويلي عند تحديده للنتيجة الجبائية والتي تكون على أساس الاهتلاك المالي للقرض الإيجاري.

هـ. الرسم على النشاط المهني: شملها الإعفاء في الحالة التالية.

- لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة للرسم على النشاط المهني الجزء المتعلق بتسديد القرض الأساسي في إطار عقود القرض الإيجاري المالي أما الفائدة فتخضع للرسم.

يمكننا القول أخيرا أن كل هذه الامتيازات والتحفيزات هي سبل تمويل جد مهمة للمستثمرين الراغبين في

الاعتماد على صيغة الإيجار التمويلي لدعم استثماراتهم.

2. عيوب الإيجار التمويلي: بالرغم من المزايا الكثيرة التي تحظى بها عقود الإيجار التمويلي، إلا أنها بالمقابل تشيها بعض العيوب نوردتها فيما يلي<sup>1</sup>:

- إن المنشأة المستأجرة ملزمة بدفع أقساط الإيجار إلى غاية نهاية فترة عقد الإيجار التمويلي، حتى ولو لم تشغل المعدات والأصول المؤجرة لعدم توافرها مع عملياتها الإنتاجية أو لأي سبب آخر؛

- قد تؤثر دفعات التأجير الدورية على السيولة النقدية للمنشأة للاقتصادية، خاصة إذا كانت نسبة الأصول المؤجرة مرتفعة بالنسبة للأصول الرأسمالية للمنشأة؛

- صعوبة قيام الشركة المستأجرة بإجراء أي نوع من التعديلات التي تراها مناسبة على الأصل المستأجر، إلا بعد الحصول على موافقة المالك؛

<sup>1</sup> - زيرق سوسن، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015، أطروحة دكتوراه تخصص مالية المؤسسة، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2017، ص43.

- ارتفاع تكلفة الإيجار التمويلي في بعض الأحيان مقارنة بالقروض الأخرى، فالمؤسسة المستأجرة تتحمل تكاليف مالية مفروضة إجباريا، حتى وإن لم يحقق الأصل المرادوية المرتقبة منه، فهي مضطرة للوفاء بالتزاماتها في كل الحالات؛
- صعوبة تحويل القيم الثابتة الممولة عن طريق عقود الإيجار التمويلي إلى سيولة، إذ أن المؤسسة المستأجرة لا يمكنها بيع هذه المعدات خلال مدة التأجير، باعتبارها ليست المالك القانوني لها.

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع المعالجة المحاسبية والجبايية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة بها، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

### المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة دراسة أمينة بوفرح

بعنوان "المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري على المؤسسة الاقتصادية" رسالة ماجستير، تخصص العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010 - 2011. هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الفرق بين كل من النظام المحاسبي المالي والمعياري الدولي رقم 17، وذلك من خلال تبيان أهم الفروقات الجوهرية في معالجة الائتمان الإيجاري بين كلا الجهتين، وذلك بالاستناد إلى مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني. مبرزة في الأخير آثار المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي على جميع الفاعلين في القطاع الاقتصادي

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عقد الإيجار التمويلي يركز على جوهر العقد وليس على الشكل القانوني له، مع وجود توافق بين النظام المحاسبي المالي و ما جاء في المعيار رقم 17، بالإضافة إلى تحديد مصادر التمويل الحديثة والتي تحقق العديد من المزايا التي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة.

ثانياً: دراسة رقية سالم.

بعنوان " دور القرض الإيجاري ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة "، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015 / 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الإحاطة بجملة من النقاط وتبسيط الضوء عليها، كالتعرف على الية مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القرض الإيجاري وطريقة تمويله للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف إنشاء مشروع ناجح .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القرض الإيجاري يسهل عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وساعدها على بناء نفسها اقتصاديا وربحيا واستمرارية.

### ثالثا: دراسة بودالي مخطر

بعنوان " الإيجار التمويلي وأثره على نشاط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجيلاي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل عقود الإيجار التمويلي وتحديد مدى تأثيرها على نشاط واستمرارية المؤسسات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الدور الفعال الذي يلعبه الإيجار التمويلي في تحسين نشاط المؤسسات الاقتصادية خلال كل مراحل حياتها، حيث أن الإيجار التمويلي يعتبر بديل للتمويل الذاتي في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر مهما كانت حجمها ونشاطها لما يصطحب معه من منافع اقتصادية كثيرة.

### رابعا: دراسة عيسى بخيت

بعنوان " طبيعة عقد الإيجار التمويلي وحدوده القانونية (دراسة مقارنة)" رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2011/2012.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة عقد الإيجار التمويلي وكذا تبيان الجوانب القانونية له، والآثار المترتبة عليه.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن عقد الإيجار التمويلي ذو طبيعة خاصة، ومن أوجه هذه الخصوصية الخيار الثلاثي الذي يتمتع به في نهاية مدة العقد، وهي شراء الأصل بموجب وعد منفرد بالبيع من قبل المؤجر التمويلي بثمان يراعي في تقديره سلسلة المدفوعات النقدية (الأجرة) التي أداها المؤجر طوال مدة العقد أو تجديد العقد لمدة أخرى بقيمة إيجاريه أقل من سابقتها، أو رد المال للمؤجر ويتفق القانون الجزائري مع القانون الفرنسي والمصري في منح المستأجر خيار المستأجر في الشراء.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.

### الجدول رقم (02): المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
الدراسة الأولى أمينة بوفرح (2011)	المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي . التطرق إلى المعيار المحاسبي رقم 16	. لم تتطرق هذه الدراسة إلى المعالجة الجبايئة لعقود الإيجار التمويلي . ركزت هذه الدراسة على الجانب المحاسبي بصفة عامة ولم تتطرق	معرفة المعيار المخصص لعقود الإيجار التمويلي

	إلى جوانب أخرى		
معرفة طريقة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقروض الإيجارية وكيفية انجازه لها.	. طريقة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على القرض الإيجاري	. معالجة القرض الإيجاري محاسبيا	الدراسة الثانية هبال عادل (2011/2012)
الاستفادة من تحديد أثر التمويل الإيجاري على استمرارية المؤسسات	لم تتطرق إلى المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي والفرق بين كل المعالجة المحاسبية والجبائية	. عالجت عقد الإيجار التمويلي محاسبيا و جبائيا للمؤسسات الاقتصادية فقط .	الدراسة الثالثة بودالي مخطر (2017)
معرفة الجوانب القانونية للإيجار التمويلي وأثاره	. المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي . المعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي	. الجوانب القانونية لعقد الإيجار التمويلي وأثاره	الدراسة الرابعة عيسى بخيت (2011)

المصدر: من إعداد الطالبين

### المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولاً: دراسة حنان معلى، نبيل قطاف

بعنوان " عقد الأيجار بين النظام المحاسبي المالي والتشريع الجبائي الجزائري (عقد بيسكو فروي وبنك سوسيتي جنرال الجزائر)", مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 02، جامعة تامنغست، الجزائر، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي لدى كل من المؤجر والمستأجر، لاستخلاص أهم نقاط التوافق أو الاختلاف بينهما.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها اختلاف المعالجة الجبائية والمحاسبية لعقد الإيجار التمويلي، حيث أن أساس المعالجة المحاسبية هو مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني للعقد عكس الجبائية.

ثانياً: دراسة مصطفى شيكر. ناصر مراد

بعنوان " معالجة عقد الإيجار التمويلي بين الاستجابة للنظام المحاسبي المالي أو الخضوع للنظام الجبائي" دراسة حالة بمديرية كبريات المؤسسات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأطار المفاهيمي لعقد الإيجار التمويلي ومعرفة الطرق المحاسبية والجبائية التي تعالجه على مستوى المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر أدى إلى ظهور عدة اختلافات بين المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي نظرا للقوانين الجبائية المفروضة والمختلفة تماما عن المحاسبية، مما يصعب على المؤجر والمستأجر التسجيل المحاسبي.

ثالثا: دراسة باديس بوغرة . هشام زعيم

بعنوان "طبيعة العلاقة بين المحاسبة والجبائية في معالجة عقود الإيجار التمويلي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات النظام الجبائي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد 7، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر، 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في معالجة عقود الإيجار التمويلي وتحديد المشاكل التي تواجه المحاسبين في ظل الالتزامات المحاسبية والجبائية المفروضة .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن النظام المحاسبي المالي تبنى عقود الإيجار التمويلي مما جعل المشرع الجبائي يبرز ذاتيته كذلك في معالجة هذا النوع من العقود و ذلك من خلال التعديلات المقامة أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.

**الجدول رقم (03): المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية**

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
الدراسة الخامسة حنان معلى و نبيل قطاف (2022)	المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي المعالجة الجبائية وفق النظام الجبائي الجزائري	. تطرقنا في دراستنا إلى المفاهيم العامة لعقود الإيجار، أنواعه، أهدافه، التسجيل المحاسبي، والمعالجة الجبائية بشكل أوسع.	الاستفادة من طريقة المعالجة وفقا لنظام المحاسبي المالي وكيفية معالجة هذه العقود جبائيا وذلك بمعرفة الاعفاءات الممنوحة من قبل المشرع
الدراسة الثانية دراسة مصطفى شيكر وناصر مراد (2022)	. المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي . الصعوبات المحاسبية والجبائية التي تواجه المستأجر	. تم التعمق في دراستنا إلى جانب الإطار المفاهيمي لعقود الإيجار . كذلك من حيث الجانب الجبائي	الاطلاع على تحديات التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي لدي كل من المؤجر والمستأجر
الدراسة الثالثة دراسة باديس بوغرة وهشام زعيم (2023)	المعالجة الجبائية والمحاسبية لعقود الإيجار التمويلي . الصعوبات التي تواجه المستأجر محاسبيا.	التفصيل في كل القوانين التي نص عليها المشرع الجبائي لمعالجة هذه العقود سابقا و الان.	الاستفادة من كل القوانين التي تطرق اليها المشرع الجبائي و الصعوبات التي تواجه أطراف العقد .

المصدر: من إعداد الطالبين



## المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

**1.Felistas Mwende:**

A title about (the effect of lease financing on the financial performance of all firms listed in nairobi stock exchange) the degree of majister,business administration, school of business, university of Nairobi, Kenya ,October 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أثر الإيجار التمويلي على الأداء المالي لدى (14) مؤسسة مستأجرة مدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية، واعتمدت الباحثة على العائد على الأصول العائد على الأموال الخاصة كمؤشرات لقياس الأداء المالي تم حسابها انطلاقاً من القوائم المالية لسبع سنوات متتالية (2013/2007) حيث قامت الباحثة بإجراء اختبارات إحصائية وصفية لبيانات الدراسة من خلال حساب المتوسط والوسيط والتباين والانحراف المعياري وذلك لبناء معادلات لقياس أثر الإيجار التمويلي على المؤشرين.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه يوجد علاقة كبيرة وإيجابية ما بين الإيجار التمويلي ومعدل العائد على الأموال الخاصة، إضافة إلى أن زيادة وحدة واحدة من الإيجار التمويلي يؤدي إلى زيادة مقدارها 22.2 في معدل العائد على الأصول.

**2.Eric D. Bostwick, Robert T. Fahnestock, W. Timothy O'Keefe:**

A title about (Effects of lease capitalization techniques on key measures of financial performance), Journal of Accounting association , vol 12, N 01, Australia, 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة تأثير تقنيات رسملة الإيجار التمويلي على التغيرات في القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الدخل الصافي) ونسب قياس الأداء (إجمالي الديون إلى الأصول، إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة، الديون طويلة الأجل إلى الأموال الخاصة العائد على الأصول العائد على الأموال الخاصة) لعينة مكونة من خمس شركات صناعية أمريكية مختلفة من خلال مقارنتها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الأداء المالي لشركة التجزئة هو الأكثر تأثراً بالإيجار التمويلي، إضافة إلى ذلك فإن تعقيد أو خصوصية الإيجار التمويلي تؤدي إلى نتائج أحسن من أساليب التمويل الأخرى.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

**الجدول رقم (04): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية**

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
سادسا: دراسة : <b>Felistas Mwende</b> <b>(2014)</b>	.تناولت هذه الدراسة مختلف التحليلات الاحصائية قصد معرفة تأثير عقد الإيجار التمويلي على أداء الشركات	. المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي	الأخذ بعين الاعتبار التحليلات الاحصائية لتأثير عقد الإيجار التمويلي على الأداء المالي

<p>تأثير الايجار التمويلي على القوائم المالية</p>	<p>. المعالجة الجبائية لعقد الايجار التمويلي وفق النظام الجبائي الجزائري</p>	<p>. تناولت هذه الدراسة تأثير العقد التمويلي على القوائم المالية</p>	<p>الاسم واللقب، السنة الدراسة الثامنة: <b>Bostwick , fohnestock , O'neefe (2013)</b></p>
---	--	--	---

المصدر: من إعداد الطالبين

## خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالإيجار التمويلي، والتي تعطي الوصف الشامل والشرح المفصل لتقنية الإيجار التمويلي، وذلك من خلال عرض الإطار المفاهيمي بدايةً، الذي تطرقنا فيه إلى ماهية الإيجار التمويلي، أشكال ومراحل تنفيذه، بالإضافة إلى أهم المؤسسات التي تعمل به في الجزائر، مما يُساعد على التمكن من مبادئ الإيجار التمويلي والتعرف أكثر على طريقة عمله.

ومن ثم قمنا بتسليط الضوء على الجانب المحاسبي والجبايي لعقود الإيجار التمويلي كونه أساس الدراسة، حيث تعرضنا فيه إلى المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر حسب النظام المحاسبي المالي، كما تطرقنا إلى المعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي حسب المشرع الجبايي الجزائري وتقييمه من حيث الامتيازات والعيوب، وأخيراً تطرقنا إلى الدراسات السابقة المحلية منها والأجنبية و المتعلقة بالإيجار التمويلي ومن ثم قمنا بإجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة لتحديد مساهمتها في فهم الموضوع.

ومن خلال ما تقدم في هذا الفصل، توصلنا إلى أن الإيجار التمويلي أسلوب هام، ظهر تلبيةً لمتطلبات التمويل الحديثة، ومن شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي.

# الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

**تمهيد:**

في هذا الفصل ومن أجل تعزيز دراستنا النظرية قمنا بدراسة ميدانية تركز على دراسة حالة لعقد إيجار تمويلي مبرم بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج وبين أحد زبائنه المتمثل في الفلاح (س) وذلك الوقوف على واقع المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤجر (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) وكذلك بالنسبة للمستأجر الفلاح(س).

شملت دراسة الحالة تحليل البيانات التي تم التحصل عليها من المقابلات التي تمت مع ممثلي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج (العون المكلف بالقروض والمحاسب)، كما استعنا كذلك في دراستنا بمحافظ حسابات، بالإضافة إلى أعوان مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، حيث ساعدت هذه المقابلات والمعلومات في الحصول على فهم دقيق لكيفية تطبيق الآليات المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي من منظور كل من المؤجر والمستأجر، وعليه تم تقسيم الفصل إلى:

**المبحث الأول:** تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

**المبحث الثاني:** المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي.

**المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**

يتميز المشهد المصرفي الجزائري بتعددية كبيرة وتطور جد ملحوظ، حيث يضم في طياته مزيجا غنيا من البنوك الحكومية والخاصة. ومن بين هذه المؤسسات المالية البارزة يبرز بنك الفلاحة والتنمية الريفية كنموذج حكومي هام يساهم بدور حيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مكانة هذا الصرح المالي المرموق واستكشاف مساهماته الجسيمة في دعم القطاع الزراعي وتعزيز التنمية الريفية في الجزائر.

**المطلب الأول: نبذة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية****أولا: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أبرز المؤسسات المالية الجزائرية، حيث يمارس دوره كشركة مساهمة حكومية تهدف إلى دعم وتطوير القطاع الفلاحي، تأسس البنك عام 1982 في إطار سياسة إعادة هيكلة القطاع المالي انبثاقا من رحم البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 82-106 الصادر في 13/03/1982 حيث يقع على عاتق البنك مهمة جليلة تتمثل في تمويل مختلف هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي بما في ذلك الصناعات الريفية والصيد البحري والحرف التقليدية في المناطق الريفية. يمثل هذا البنك شريكا استراتيجيا هاما للمزارعين والفاعلين في هذا القطاع، من خلال توفير الحلول التمويلية اللازمة لدعم مشاريعهم وتعزيز قدراتهم الإنتاجية كما يعد من المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر عبر خلق فرص عمل و استثمار جديدة في المناطق الريفية.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد سنة 1988 في إطار الإصلاحات الاقتصادية الحاصلة آنذاك إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة مليون دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح هذا بنك كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري يمنح القروض ويشجع عملية الادخار.

و حاليا يقدر رأس مال البنك بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1 مليون دج لكل سهم مكتتبه كلها من طرف الدولة وحتى يتسنى لهذا البنك القيام بمهامه على أحسن وجه، انبثق من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و 140 وكالة وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشمل على حوالي 326 وكالة و 41 مديرية مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف موزعين عبر التراب الوطني.

شرح البنك منذ عام 2000 في تنفيذ خطة إعادة تأهيل شاملة تهدف إلى التكيف مع المعايير العالمية. وبفضل نظام المعلومات الآلي المتطور الذي يمتلكه احتل البنك في عام 2004 المرتبة الأولى من حيث عدد

خطوط القرض الدولية في الجزائر سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية الأطراف أو متنازل عليها والتي تعد من أهم أدوات بنك البدر لدعم الاستثمار.

كما بادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تقديم الخدمات الإلكترونية عبر الانترنت واستخدام البطاقات البنكية عبر الصرافات الآلية وكان أول من قدم خدمة البنك الإلكتروني، هذا ما مكن المتعاملين من الاطلاع على أرصدهم وممارسة خدمات الدفع البنكي من تسديد الفواتير وطلب دفاتر الشيكات.

بفضل انتشاره الواسع عبر التراب الوطني وسمعته المرموقة محليا وعالميا يعد هذا بنك بحسب العديد من المختصين والمهتمين بجهاز المصرف الجزائري مؤسسة مالية رائدة ضمن الهيكل المصرفي الجزائري. وقد أكدت دراسة أجرتها هيئة Bankers Almanach عام 2001 عن مكانة البنك المتميزة، حيث صنفته ك:

- أول بنك في الجزائر حسب كل المعايير وثاني بنك على المستوى المغربي؛
- يحتل المرتبة 13 على المستوى الإفريقي والمرتبة المرتبة 14 على المستوى العربي؛
- على المستوى العالمي يحتل المرتبة 688 من بين 4100 بنك مصنفة من قبل هذه الهيئة.
- وعلى حسب مجلة «éco-finance» احتل بنك البدر المرتبة الثانية وكان ذلك عام 2003.

#### ثانيا: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

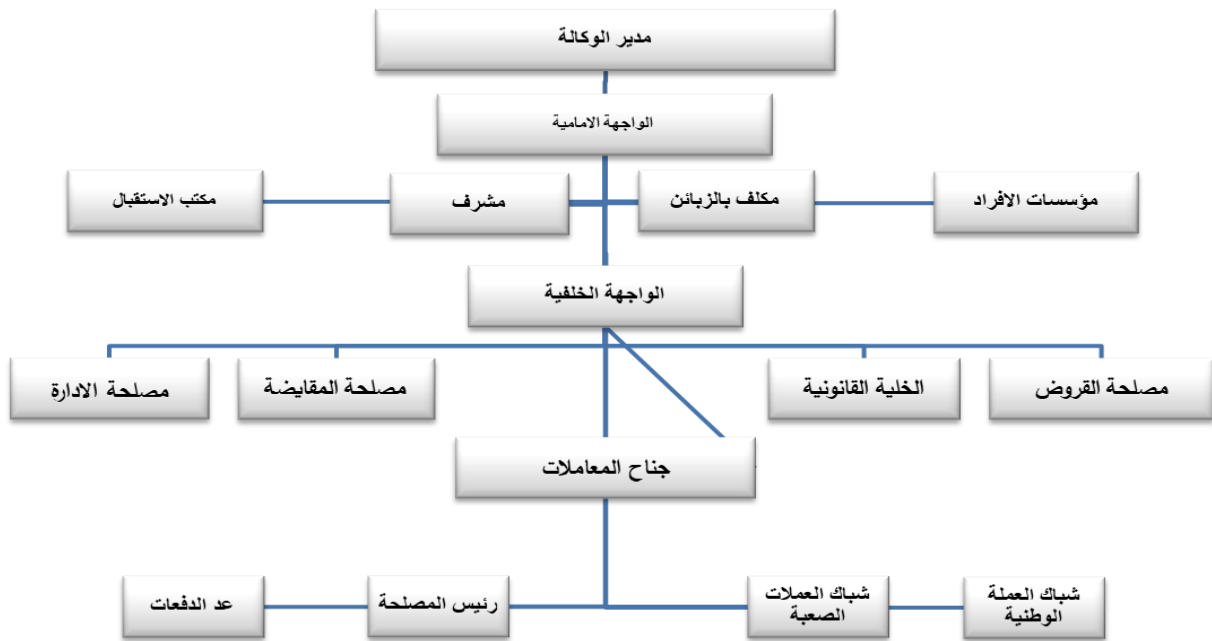
لمواكبة التحولات الجذرية في المناخ الاقتصادي الراهن اتخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية خطوات استراتيجية متنوعة تهدف إلى تحويله إلى مؤسسة مالية مرموقة تحظى بثقة وتقدير مختلف الفاعلين الاقتصاديين من أفراد وشركات وذلك بهدف تعزيز مكانته الريادية في القطاع المصرفي وتميزت مسيرة البنك خلال العقد الماضي بتقديم الخدمات التالية:

- أول بنك جزائري يقدم خدمة مميزة للزبائن بفضل منظومة متطورة للإعلام الآلي.
- استعمال طريقة SWIFT للتحويل الآلي منذ العام 1991 .
- معالجة في وقت حقيقي وقياسي وعن بعد للعمليات المصرفية.(TELETRANSMISSION)
- تجهيز جميع المعاملات الائتمانية والمشاركة في جمع الادخارات.
- المساهمة في التنمية الزراعية وتطوير القطاع الزراعي.
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق الإلكتروني.
- ضمان التطور المنسجم للبنك في مجالات المتعلقة بأنشطته مع توسيع ونشر شبكتها.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير قدرات تحليل المخاطر .
- تطبيق معدلات فائدة تتماشى بحجم القروض.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

تعد وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج من المؤسسات الهامة التي تلعب دورا حيويا في دعم القطاع الفلاحي وتطويره على مستوى الولاية، ولتحقيق الأهداف المرجوة تعتمد الوكالة على هيكل تنظيمي محدد تم وضعه من قبل الإدارة العامة وهو كالتالي؛

### الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية والفلاحية "وكالة برج بوعريريج



### المصدر: الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة برج بوعريريج

يجسد الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إطار عمل منظم يهدف إلى تحقيق أهداف البنك وتسيير مهامه بكفاءة. يتسم هذا الهيكل بوضوحه وسهولة فهمه، مما يساهم في ضمان سير العمل بسلاسة وتناغم بين مختلف الأقسام، حيث يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من مدير الوكالة والذي يعتبر المسؤول الأول وثلاثة أقسام رئيسية هي كما يلي :

#### 1. الواجهة الأمامية: يشمل على:

- مكتب الاستقبال: يعد أول نقطة تواصل بين البنك والزبائن، حيث يتم استقبالهم وتوجيههم إلى المصلحة المناسبة لاحتياجاتهم.
- مشرف: يشرف على سير العمل في مكتب الاستقبال ويقدم الدعم اللازم للموظفين.
- مكلف بالزبائن: يقدم خدمات متعددة للزبائن.



- مؤسسات الأفراد: تعنى بتقديم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات.

## 2. الواجهة الخلفية: يشمل على:

- مصلحة الإدارة: تشرف على الإدارة العامة للبنك وتنظم عملياته الداخلية.
- مصلحة المقايضة: تدير عمليات الصرف الأجنبي وتقدم خدمات تحويل العملات.
- مصلحة الخلية القانونية: تقدم المشورة القانونية للبنك وتساعده في حل النزاعات.
- مصلحة القروض: تقدم قروضا للزبائن الأفراد والشركات لدعم مشاريعهم.

## 3. جناح المعاملات: يشمل على:

- شبك العملة الوطنية: يقدم خدمات إيداع وسحب العملة الوطنية.
- شبك العملات الصعبة: يقدم خدمات تحويل العملات الأجنبية.
- رئيس المصلحة: يشرف على سير العمل في جناح المعاملات ويقدم الدعم اللازم للموظفين.
- شبك عد الدفعات: يقدم خدمات الدفع للمستفيدين من مختلف البرامج الحكومية.

أخيرا يعد الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج، نموذجا ناجحا لتنظيم عمل الوكالة التابعة للبنك وتحقيق أهدافه، فهو يساهم في تقديم خدمات عالية الجودة للزبائن وتعزيز كفاءة البنك وفعاليتها.

- منح القروض: تقدم الوكالة قروضا متنوعة للمزارعين والشركات الريفية لتمويل مشاريعهم الاستثمارية، كما تقدم قروضا للفردية لشراء المنازل والسيارات وغيرها من الاحتياجات الشخصية، إلا اننا سنركز في دراستنا هذه على قروض الإيجار التمويلي.

## المطلب الثالث: الجهات الإدارية المسيرة لعقد الإيجار التمويلي

### أولا: الوكالة المحلية للاستغلال (وكالة برج بوعرييج)

الوكالة المحلية للاستغلال هي إحدى الوحدات التنظيمية التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في الجزائر، تتواجد الوكالة المحلية في برج بوعرييج وتعمل على تقديم مختلف الخدمات المصرفية للسكان المحليين خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية وتشمل الخدمات الرئيسية المقدمة من قبل الوكالة المحلية ما يلي:

1. فتح وإدارة الحسابات الجارية: تقدم الوكالة مجموعة متنوعة من الحسابات الجارية لتلبية احتياجات الأفراد والشركات بما في ذلك حسابات الادخار والحسابات الجارية وحسابات الرواتب.
2. تقديم خدمات التأمين: تقدم الوكالة خدمات التأمين على الممتلكات والحياة للمزارعين والشركات الريفية.
3. تنفيذ معاملات التحويلات المالية: تقدم الوكالة خدمات تحويل الأموال محليا ودوليا.
4. استلام ودفع الفواتير: يمكن للعملاء دفع فواتيرهم المختلفة من خلال الوكالة.

5. **بيع العملات الأجنبية:** يمكن للعملاء شراء وبيع العملات الأجنبية من خلال الوكالة.

6. **منح القروض:** تقدم الوكالة قروضا متنوعة للمزارعين والشركات الريفية لتمويل مشاريعهم الاستثمارية، كما تقدم قروضا لفردية لشراء المنازل والسيارات وغيرها من الاحتياجات الشخصية، إلا أننا سنركز في دراستنا هذه على قروض الإيجار التمويلي.

حيث تسعى وكالة برج بوعرييج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائها من خلال شبكة واسعة من الفروع والموظفين المؤهلين.

### ثانيا: المجمع الجهوي للاستغلال-برج بوعرييج-

المجمع الجهوي للاستغلال هو فرع تابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعرييج، يتولى مهمة الإشراف على جميع فروع البنك وإداراته المتواجدة في إطاره الجغرافي وذلك من خلال:

- تحديد أهداف وخطط عمل البنك على مستوى الجهة.
- متابعة تنفيذ هذه الأهداف والخطط.
- تقييم أداء فروع البنك وإداراته.
- تقديم الدعم والتوجيه لفروع البنك وإداراته.
- ضمان تقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء في الجهة.

حيث يتكون المجمع الجهوي للاستغلال من عدة إدارات هي:

1. **إدارة التسويق:** مسؤولة عن وضع خطط تسويقية لمنتجات وخدمات البنك في الجهة، وجذب عملاء جدد، وتعزيز علاقات العملاء الحاليين.
2. **إدارة القروض:** مسؤولة عن معالجة طلبات القروض المقدمة من العملاء، وتقييم المخاطر، ومنح القروض.
3. **إدارة الحسابات:** مسؤولة عن إدارة حسابات العملاء، وإجراء المعاملات المصرفية، وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة.
4. **إدارة الخزينة:** مسؤولة عن إدارة أموال البنك، والتأكد من توفر السيولة اللازمة لتلبية احتياجات العملاء.
5. **إدارة الموارد البشرية:** مسؤولة عن توظيف وتدريب موظفي البنك، وإدارة شؤون الموظفين.
6. يمكن القول على أن المجمع الجهوي للاستغلال يلعب دورا هاما في تحقيق أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر.

## المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية والجباية لعقود الإيجار التمويلي

تختلف التسجيلات المحاسبية لدى المستأجر والمتمثل في الفلاح (س) والتي تخضع قيودها المحاسبية للنظام المحاسبي المالي، على التسجيلات المحاسبية لدى المؤجر والمتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، والتي تخضع للنظام الخاص ببنك الجزائر.

قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث تناول المطلب الأول المعالجة التجارية لعقد الإيجار التمويلي لدى البنك محل الدراسة، وخصص المطلب الثاني للمعالجة المحاسبية للعقد، أما المطلب الثالث نتطرق فيه إلى المعالجة الجبائية لهذا النوع من العقود.

## المطلب الأول: المعالجة التجارية لعقد الإيجار التمويلي

قبل التطرق إلى المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي، لابد من التطرق أولاً إلى المعالجة التجارية لهذه العقود على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، وبالتالي سنحاول من خلال هذا المطلب عرض مختلف المراحل التي يمر بها عقد الإيجار التمويلي، بدءاً من إيداع الطلب بما في ذلك شروط ومكونات ملف طلب التمويل والمسار الذي يتبعه ملف العقد، وصولاً إلى مرحلة تنفيذ العقد وحصول كل من المؤجر والمستأجر على حقوقه ووفاءه بالتزاماته.

## أولاً: المرحلة التحضيرية لعقد الإيجار التمويلي

يمنح البنك المؤجر للفلاح المستأجر الحرية المطلقة في اختيار الأصل الذي يرغب في اقتناؤه، أما بخصوص المورد فالبنك المعني هنا متعاقد مع شركة "تسويق المعدات و الآلات الفلاحية - PMAT CONSTANTINE"، ومنه توجه الفلاح (س) إلى المورد المذكور سابقاً و قام باختيار المعدات و المتمثلة في (Ramasseuse Presse a Fil De Fer) و تحصل الفاتورة الشكلية (Facture proforma) التي توضح سعر المعدات وتفصيلها ، و عليه توجه الفلاح (س) إلى الوكالة محل الدراسة و التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج من اجل تقديم طلب الحصول على تمويل عن طريق الإيجار التمويلي، حيث تمت دراسة الطلب في غضون (04) أسابيع ، ويمكن تلخيص إجراءات إيداع و دراسة طلب التمويل كما يلي :

## 1- إيداع الطلب: يجب أن يتضمن الملف الذي يتقدم به الفلاح المستأجر إلى البنك الوثائق التالية:

- طلب استئجار المعدات بموجب الإيجار التمويلي المعبأ من قبل المستأجر الفلاح؛
- فتح حساب بنكي جاري (شهادة الميلاد الأصلية، شهادة إقامة، نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية)؛
- الوثائق الاقتصادية والمالية المتعلقة بنشاط المستأجر + الدراسة التكنو اقتصادية للمشروع؛
- دفتر الشروط؛
- بطاقة فلاح؛

- عقد يثبت استغلال الأرض؛
  - فاتورة شكلية للمعدات موضوع الطلب؛
  - مبررات الدخل الزراعي؛
  - خطة التنبؤ للمحاصيل والدخل المتوقع؛
  - شهادة عدم مديونية من C.N.M.A (الملحق رقم 01)؛
  - بالإضافة إلى أية وثائق أخرى مفيدة للزبون، أي ترخيص إلزامي يصدر من الجهات المختصة.
- 2- دراسة الطلب:** بعد تقديم الفلاح (س) لطلبه في الحصول على التمويل إلى الوكالة المحلية للاستغلال، قامت هذه الأخيرة خلال (15) يوم بدراسة الطلب من خلال مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في:
- التحقق من مصادقة وصحة الوثائق المكونة للملف؛
  - استقبال الزبون المستأجر لمقابلة أولية؛
  - تحصيل رسم الدراسة (20000 دج) مقدما إذا اكتمل الملف؛
  - اصدار ايصال لإيداع الملف بالرقم التسلسلي (الملحق رقم 02)؛
  - زيارة الموقع والتحقق من المعلومات المقدمة، بالإضافة إلى إعداد تقرير الزيارة (الملحق رقم 03)؛
  - إرسال الملف كاملا مع تقرير الزيارة إلى مجموعة الاستغلال الجهوي (G.R.E\*) للدراسة والمتابعة.
- بعدها قام فريق مجموعة الاستغلال الجهوي في غضون (15) يوماً بما يلي:
- إعادة فحص جميع المستندات المقدمة من طرف الوكالة المحلية للاستغلال؛
  - دراسة الملف الائتماني واتخاذ القرار بناء على تقرير يحتوي على رأي بالقبول أو الرفض.
- وأخيرا بعد قبول الطلب، استلمت الوكالة المحلية (A.L.E\*) تفويض الالتزام من طرف مجموعة الاستغلال الجهوي (G.R.E) (الملحق رقم 04) بتاريخ 2024/01/25، ليتم بعد ذلك متابعة عملية إنشاء العقد باتباع الإجراءات المذكورة أدناه:
- تم إبلاغ المستأجر بقرار التمويل عن طريق رسالة قبول (الملحق رقم 05)، كما تجدر الإشارة هنا أنه يتم إبلاغ الفلاح من خلالها بالضمانات اللازمة التي لا يدخل العقد حيز التنفيذ إلا بعد توفرها وتتمثل في:
    - ❖ تعهد والتزام توثيقي بتجديد عقد التأمين على جميع المخاطر؛
    - ❖ حجز مبلغ التأمين على جميع المخاطر؛
    - ❖ صب المساهمة الشخصية بنسبة 10% اي 116015.30 دج؛
    - ❖ عقد الامتياز؛
    - ❖ اتفاقية القرض (الملحق رقم 06) ؛

\* Groupe Régionale D'exploitation.

\* Agence Locale D'exploitation.

- عقد الإيجاري التمويل مسجل لدى مصالح التسجيل والطابع (الملحق رقم 07)؛
- امضاء سندات لأمر (للإيجارات والقيمة المتبقية) (الملحق رقم 08)؛
- شهادة تثبت تسوية مصاريف حق الامتياز؛
- الوضعية الجبائية والشبه جبائية سليمة او مجدولة (الملحق رقم 09)؛
- الاستعلام لدى مركزية المخاطر.

#### ثانيا: المرحلة التنفيذية لعقد الإيجار التمويلي

بعد أن قام المستأجر الفلاح بتوفير كل الضمانات اللازمة، تم ارسال نسخة منها إلى المكلف بالقروض بالوكالة المحلية ليدرسها، وبعد دراستها يعيد ارسالها بدوره إلى خلية الشؤون القانونية على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لدراستها مرة أخرى والمصادقة عليها بالإضافة إلى ابداء الملاحظات الواجب مراعاتها وتصحيحها وتقديم التوصيات حسب الحالة، وبعد إتمام عملية المصادقة الصريحة يتم:

1. التوقيع على العقد: توقيع العقد مع الأخذ في الاعتبار توصيات خلية الشؤون القانونية، وفيما يلي تلخيص للمعلومات التي تضمنها العقد:

#### الجدول رقم (05): مضمون عقد الإيجار التمويلي

المبالغ (دج)	البيان
1 160 153.00	قيمة المعدات
116 015.30	قيمة المساهمة الشخصية
629 963.08	قيمة قرض الإيجار التمويلي
414 174.62	قيمة دعم المصالح الفلاحية
(09 % مدعم بنسبة 04%) + 02% عقوبة تأخيرية في حال عدم التزام المستأجر بأجال التسديد المتفق عليها.	معدل الفائدة
2025/07/31	تاريخ بداية تسديد أول دفعة
05 دفعات سنوية ثابتة	عدد الدفعات
147 288.34	قيمة الدفعة

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

2. استلام المعدات. تم إعداد طلبية بخصوص المعدات موضوع العقد، وتحديد موعد استلام مع المورد "PMAT-CONSTANTINE"، وعند حلول الموعد المتفق عليه، توجه ممثل البنك مع الزبون الفلاح وممثل من المصالح الفلاحية (D.S.A\*) مرفقين بـ:

- قرار دعم المصالح الفلاحية (الملحق رقم 10)؛
- آخر نسخة محدثة من دفتر الشروط؛
- شيك بنكي محرر لصالح شركة تسويق المعدات والآلات الفلاحية؛
- وصل الطلبية والاستلام الذي تم اعداده من طرف البنك سابقا (الملحق رقم 11)؛
- شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (Formulaire série n°21)(الملحق رقم 12)؛

أين تم تسليم الفاتورة التجارية للمؤجر (المالك القانوني) بتاريخ 29/04/2024 (الملحق رقم 13)، وتم الاتفاق على أن يتم تسليم المعدات للفلاح بتاريخ 2024/07/31.

3. تحديد جدول اهتلاك القرض: تم الاتفاق على منح الفلاح(س) فترة 12 شهرا، لا يقوم خلال هذه الفترة بتسديد أي التزامات (من 2024/7/31 إلى غاية 2025/07/31)، على اعتبار هذه الفترة كافية ليتمكن الفلاح خلالها من تحصيل إيرادات بواسطة الآلة المستأجرة، ما يجعله قادرا على الوفاء بالتزاماته في تسديد الدفعات الإيجارية.

كما تم إعداد جدول استحقاق دفعات الإيجار (الملحق رقم 14)، أين تم الاتفاق على تسديد الدفعات الإيجارية وفق الآجال والقيم المعروضة في الجدول أدناه:

**الجدول رقم (06): جدول اهتلاك قرض الإيجار التمويلي**

التاريخ	المتبقي من القرض	أصل القرض	معدل الفائدة	الفائدة	الدفعة
2025/07/31	629 963.08	107 740.66	5.00	39 547.68	147 288.34
2026/08/02	522 222.42	121 032.16	5.00	26 256.18	147 288.34
2027/08/01	190.26 401	127 284.55	5.00	20 003.79	147 288.34
2028/07/31	273 905.71	133 631.10	5.00	13 657.24	147 288.34
2029/07/31	140 274.61	140 274.61	5.00	7 013.73	147 288.34
المجموع	-	629 963.08	-	106 478.62	736 441.70

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

\* Direction Des Services Agricole.

علما أن عملية إعداد جدول استحقاق الدفعات تتم عبر برامج الإعلام الآلي على مستوى البنك محل الدراسة، وأخيرا يتم متابعة التزامات العميل بدفع الأقساط بشكل دوري من قبل موظفي الوكالة المحلية للإستغلال من خلال نظام خاص بمتابعة عمليات التحصيل، وفي حال تخلف العميل عن سداد الأقساط، يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة، والتي يمكن أن تصل إلى فقده للدعم.

### المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي

بعد التعرف على المعالجة التجارية لعقود الإيجار التمويلي لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج، سنتعرف في هذا المطلب على واقع المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي المبرم بين الفلاح (س) (المستأجر) والبنك (المؤجر).

#### أولاً: المعالجة المحاسبية لدى الفلاح المستأجر(س)

يتوجب على المستأجر تسجيل كافة القيود المتعلقة بعملية الإيجار التمويلي، من قيد إثبات تسديد المساهمة الشخصية إلى غاية رفع خيار الشراء، وسنحاول فيما يلي عرض كافة التسجيلات المحاسبية في دفاتر الفلاح (س):

#### 1. إثبات الحصول الوعد بالإعانة (دعم المصالح الفلاحية):

في تاريخ 2023/06/14 تحصل الفلاح (س) على إشعار الدعم من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية برج بوعرييج، ويكون الإثبات المحاسبي وفق القيد:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2023/06/14	دائن	مدين
414 174.62	414 174.62	ح/ الإعانات المطلوب استلامها ح/ اعانات التجهيز اشعار دعم المصالح الفلاحية، رقم ° 166	131	441

#### 3. إثبات تسديد المساهمة الشخصية:

لاعتبار تسديد المساهمة الشخصية من الشروط والضمانات اللازمة للعقد، بمجرد قبول طلب التمويل، قام الفلاح (س) بتسديد قيمة مساهمته والمتمثلة في 10 % من قيمة المعدات، ويكون التسجيل المحاسبي للعملية وفق القيد التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2024/01/28	دائن	مدين
116 015.30	116 015.30	ح/ الديون المترتبة عن عقد الايجار-تمويل	167	
		ح/ البنوك والحسابات الجارية	512	
		تسديد المساهمة الشخصية		

### 3. اثبات الحصول على دعم المصالح الفلاحية:

يتم إثبات الحصول على دعم المصالح الفلاحية في الحصول على العتاد موضوع عقد الإيجار التمويلي وفق القيد التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2024/01/28	دائن	مدين
414 174.62	414 174.62	ح/ الديون المترتبة عن عقد الايجار-تمويل	167	
		ح/ الإعانات المطلوب إستلامها	441	
		استلام دعم المصالح الفلاحية، رقم 166		

### 4. إثبات الحصول على المعدات (تسجيل العقد محاسبيا):

بناء على المعطيات المقدمة فإنه تم تسليم الفاتورة التجارية لصالح المالك القانوني للمعدات (البنك المؤجر)، أما المعدات سيتم تسليمها للفلاح المستأجر (س) بتاريخ 2024/07/31، حيث بلغت قيمتها 1 160 153 دج، وعليه يتم إثبات عملية الحصول على معدات نقل عن طريق عقد الإيجار التمويلي وفق القيد التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2024/07/31	دائن	مدين
1 160 153	1 160 153	ح/ معدات نقل	215	
		ح/ الديون المترتبة عن عقد الايجار-تمويل	167	

### 5. إثبات تسديد دفعات الإيجار المستحقة:

يقوم المستأجر بتسديدها سنويا حسب الآجال والقيم المقدرة في جدول استحقاق الدفعات، وتكون الدفعة الأولى في التاريخ 2025/07/31، حيث يسجل القيد الخاص بتسديد الدفعات كالتالي:



المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2025/07/31	دائن	مدين
	107 740.66	ح/ الديون المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي		167
	39 547.68	ح/أعباء الفوائد		661
147 288.34		ح/ بنوك وحسابات جارية	512	
		قيد إثبات تسديد الدفعة الأولى		

وبنفس القيد يتم إثبات تسديد باقي دفعات الإيجار حتى تاريخ استحقاق آخر دفعة 2029/07/31.

#### 6. تسجيل قسط اهتلاك المعدات نهاية كل دورة:

وفقاً للنظام المحاسبي المالي، يقوم المستأجر باهتلاك الأصل على المدة الأقصر بين مدة منفعته ومدة العقد، و في هذه الحالة مدة العقد هي 5 سنوات، يمكننا تقدير أقساط الإهتلاك الواجب على الفلاح تسجيلها نهاية كل دورة كما هو موضح في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (07): جدول اهتلاك الأصل المُستأجر

التاريخ	أصل الإهتلاك	قسط الإهتلاك	مجمع الإهتلاك	ق.م.ص
2024/12/31	1 160 153	96 679.4167	96 679.4167	1 005 465.93
2025/12/31	1 160 153	232 030.600	328 710.0167	831 442.9833
2026/12/31	1 160 153	232 030.600	560 740.6167	599 412.3833
2027/12/31	1 160 153	232 030.600	792 771.2167	367 381.7833
2028/12/31	1 160 153	232 030.600	1 024 801.817	135 351.183
2029/07/31	1 160 153	135 351.183	1 160 333.00	00

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

وعليه يتم تسجيل قسط اهتلاك سنة 2024 كالاتي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2024/12/31	دائن	مدين
96 679.41	96 679.41	ح/مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ح/اهتلاك معدات النقل (05 أشهر) إثبات قسط اهتلاك المعدات لسنة 2024	2815	681

وبنفس الطريقة يتم تسجيل قسط اهتلاك كل دورة حتى تاريخ نهاية العقد 2029/07/31.

- نلاحظ أنه على الرغم من أن الفلاح المستأجر ليس المالك القانوني للعتاد المستأجر، إلا أنه يتوجب عليه تسجيل أقساط الإهلاك للعتاد في نهاية السنة المالية.

### ثانيا: المعالجة المحاسبية لدي البنك

يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك الجزائرية في تنظيم العمليات التي يقوم بها، لنظام محاسبي خاص، ألا وهو "النظام 08-09 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 الصادر عن بنك الجزائر والذي يتعلّق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤجر غير صانع وغير موزع للأصل المستأجر يقوم باقتناء معدات وآلات فلاحية بغرض تأجيرها للغير حيث يدرجها بصفتها قروض وديون ممنوحة للغير بتاريخ اقتنائها.

وتتم المعالجة المحاسبية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-برج بوعرييج وفق القيود التالية:

بعد قبول ملف قرض المستأجر (الفلاح) من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR -برج بوعرييج، يقوم البنك بفتح حساب جاري للفلاح، ويسدد الأخير مساهمته الشخصية.

#### 1. إثبات تحصيل المساهمة الشخصية للمستأجرة:

قدرة نسبة المساهمة الشخصية التي يقوم الفلاح المستأجر بدفعها بداية مدة العقد بـ 10 % من مبلغ المعدات خارج الرسم، أي ما يساوي 116 015.30 دج، و يتم إثباتها عن طريق القيد التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2024/01/28	دائن	مدين
116 015.30	116 015.30	ح/ الزبون لدى البنك قيد إثبات تحصيل المساهمة الشخصية	300	120

نلاحظ من التسجيل المحاسبي السابق، أن المساهمة الشخصية تصب مباشرة في الحساب الجاري للزبون في البنك، لكي يتم لاحقا عند قدوم أجل استلام الأصل، تحرير شيك بنكي بقيمة هذه المساهمة مضافا إليها قيمة القرض لصالح مورد المعدات موضوع عقد الإيجار التمويلي.

## 2. تسجيل التعهد والالتزام للقرض الإيجاري.

عند المصادقة النهائية على طلب المستأجر يقوم البنك بالتعهد لتمويل المستأجر بقيمة القرض المتفق عليها في عقد الإيجار التمويلي (629 963.08 دج)، ويتم إثبات هذا التعهد من خلال القيد المحاسبي التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2024/03/12	دائن	مدين
	629 963.08	ح/ التعهد بالتمويل		921
629 963.08		ح/ التعهدات التمويلية المقدمة قيد تعهد البنك بتمويل الفلاح	990	

تسجل عملية التعهد خارج الميزانية في حسابات الصنف 09: (التعهدات التمويلية)، ليتم لاحقا الوفاء بالتعهد عن طريق عكس القيد السابق بالشكل التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2024/03/12	دائن	مدين
	629 963.08	ح/ التعهدات التمويلية المقدمة		990
629 963.08		ح/ التعهد بالتمويل قيد وفاء البنك بالتعهد	921	

## 3. التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي:

يتم إثبات عقد الإيجار التمويلي عبر الالتزام بالتمويل فعليا، من خلال صب مبلغ التمويل في الحساب الجاري للزبون مقابل ح/366 (الإيجار التمويلي-على المعدات الفلاحية)، ويكون التسجيل المحاسبي لعملية الالتزام كالتالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2024/04/28	دائن	مدين
629 963.08	629 963.08	ح/الإيجار التمويلي لدى البنك ح/ الزبون لدى البنك قيد الإلتزام بتمويل الزبون (الفلاح)	300	366

## 4. إصدار شيك بنكي لصالح المورد:

للحصول على المعدات يتم تحرير شيك بنكي بقيمة المساهمة الشخصية للمستأجر والمودعة سابقا في حسابه الجاري (116015.30 دج)، مضافاً إليها المبلغ الذي يلتزم البنك بتمويله (629963.08 دج)، ويكون إثبات العملية وفق القيد المحاسبي التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2024/04/28	دائن	مدين
745 978.38	745 978.38	ح/الإيجار التمويلي لدى البنك ح/ البنك إصدار شيك بنكي لصالح المورد	120	300

## 5. إثبات تسديد قيمة المعدات:

عند وصول تاريخ استلام المعدات المتفق عليه، يتوجه ممثل البنك مع المستأجر ويتم تسليم المعدات مقابل تسليم الشيك الذي تم إصداره سابقا لهذا الغرض، يكون تسجيل ذلك من خلال القيد التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2024/04/29	دائن	مدين
745 978.38	745 978.38	ح/ البنك ح/ المورد تسديد فاتورة المورد Pmat-Constatine	365	120

6. إثبات تحصيل الدفعات الإيجارية:

يلتزم المستأجر بتسديد الإيجارات وفق الآجال المتفق عليها، عند قدوم اقتراب أجل تحصيل أول دفعة يتوجه الزبون إلى الوكالة ويقوم بتسديد الدفعة من خلال عملية إيداع في الحساب الجاري وفق القيد التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2025/07/30	دائن	مدين
147 288.34	147 288.34	ح/ صندوق البنك ح/ الزبون لدى البنك إيداع الدفعة الأولى في الحساب الجاري للزبون	300	101

وعند حلول تاريخ 2025/07/31 ، يقوم البنك بتسجيل العملية وفق القيد التالي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	2025/07/31	دائن	مدين
107 740.66 39 547.68	147 288.34	ح/ الزبون لدى البنك ح/ الإيجار التمويلي لدى البنك ح/ الفوائد المحصلة إثبات تحصيل الدفعة الأولى	366 704	300

وبنفس الطريقة يتم تسجيل عملية تحصيل الدفعات المتبقية إلى غاية تحصيل آخر دفعة بتاريخ 2029/07/31 (نهاية العقد).

المطلب الثالث: المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي

من خلال دراستنا الميدانية التي تمت على مستوى البنك وجدنا أنه هنالك اختلاف في معالجة عقود الإيجار التمويلي بين الجانب المحاسبي والجانب الجبائي، مما أدى إلى ظهور أعباء محاسبية لا يمكن خصمها جبائياً من الربح الخاضع للضريبة، وتُعرف هذه العناصر بـ "الأعباء المرفوضة جبائياً" (الإدماجات)، وبالمقابل، هناك أعباء جبائية لم يتم خصمها محاسبياً ولكن يتم الاعتراف بها جبائياً، أين تُعرف هذه العناصر بـ "الأعباء المقبولة جبائياً والمرفوضة محاسبياً" (التخفيضات).

سننتظر من خلال هذا المطلب، إلى المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي المبرم بين بنك الفلاحة

والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج (المؤجر) والفلاح (س) (المستأجر)، وذلك من خلال استعراض مختلف المزايا الضريبية التي استفاد منها طرفي العقد، بالإضافة إلى التعديلات اللازمة على الأسس الضريبية المعلنة بسبب عدم توافق القوانين الجبائية مع المبادئ المحاسبية وفقا للمادة 141 مكرر 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023 "يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي الآلي، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة".

**أولاً: المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي لدى الفلاح (س) (المستأجر).**

حرص المشرع الجبائي على منح المستأجر امتيازات جبائية في إطار عقد الإيجار التمويلي، مع وجوب إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية لتحديد الأساس الخاضع للضريبة، ونوضح ذلك فيما يلي:

### 1. الامتيازات الجبائية:

يستفيد الفلاح المستأجر من خلال عقد الإيجار التمويلي المبرم مع البنك المؤجر من:

- استفادت دفعات الإيجار المدفوعة لصالح المؤجر من عدم فوترة الرسم على القيمة المضافة (TVA) نتيجة تقديم شهادات الإعفاء من الرسم (F°21) لمديرية الضرائب-برج بوعرييج- لكل سنة على حدا، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على نسخ منها.
- بموجب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2014، يستفيد الفلاح (س) من الحق في خصم مبالغ الإيجارات المدفوعة في إطار الإيجار التمويلي من الأساس الخاضع للضريبة.

### 2. التعديلات الجبائية:

يجب على المستأجر إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية ضمن الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية من خلال:

- إدراج مبالغ مخصصات الاهتلاك التي تم الاعتراف بها محاسبيا كأعباء، وهذا لأنها جبائيا تعتبر أعباء غير قابلة للخصم؛
- خصم مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقد الإيجار التمويلي من النتيجة الخاضعة للضريبة، وهذا لأنها تعتبر أعباء مقبولة جبائيا.

**ثانياً: المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي لدى بنك البركة الجزائري وكالة برج بوعرييج (المؤجر).**

حرص المشرع الجبائي على منح المؤجر هو الآخر امتيازات جبائية في إطار عقد الإيجار التمويلي، مع وجوب إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية لتحديد الأساس الخاضع للضريبة، ونوضح ذلك فيما يلي:

### 1. الامتيازات الجبائية:

- يستفيد البنك المؤجر من خلال عقد الإيجار التمويلي المبرم مع الفلاح (س) من:
- الإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة (TVA) على عملية اقتناء المعدات المؤجرة ( Ramasseuse ) (Presse a Fil De Fer).
- استفاة دفعات الإيجار المستحقة على المؤسسة المستأجرة من عدم فوارة الرسم على القيمة المضافة (TVA).
- بموجب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2014، يستفيد البنك المؤجر من الحق في خصم الاهتلاكات المتعلقة بالأصل المؤجر في إطار الإيجار التمويلي من الأساس الخاضع للضريبة.

### 2. التعديلات الجبائية:

- يجب على البنك المؤجر إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية ضمن الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية من خلال:
- تطبيق الاهتلاك الجبائي على الأصل من طرف المؤجر، وذلك على أساس مدة القرض الايجاري وخصمه من النتيجة الخاضعة للضريبة باعتباره عبء قابل للخصم جبائيا؛
- إعادة إدراج مبالغ الإيجار المقبوضة والمحصلة من المستأجر واعتبارها كإيرادات تدخل في حساب النتيجة الجبائية.
- لنتم أخيرا احتساب الربح الخاضع للضريبة بالنسبة لكل من المؤجر والمستأجر كل على حدى، من خلال العلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الجبائية} = \text{النتيجة المحاسبية} + \text{الاستردادات} - \text{(التخفيضات)}.$$

## خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع، من خلال دراسة حالة عقد الإيجار التمويلي المُبرم بين الفلاح (س) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، حيث يتميز هذا الأخير بالجدية في التعامل بتقنية الإيجار التمويلي وإجراءاته السهلة والميسرة مقارنة بالبنوك الأخرى، مما يجعله وجهة مفضلة للعديد من الزبائن الراغبين في الحصول على تمويل لشراء أصول ثابتة.

تضمن هذا الفصل المعالجة التجارية لعقود الإيجار التمويلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، والتي تتم من خلال تتبع مسار طلب التمويل بالإيجار التمويلي، بدءًا من المرحلة التمهيديّة لإنشاء العقد، وصولاً إلى مرحلة إنجازه، كما تم التطرق كذلك إلى المعالجة المحاسبية والجبائية للعقد موضوع الدراسة.

حيث توصلنا إلى أن المستأجر يقوم بتسجيل الأصول المقتناة في إطار عقود الإيجار التمويلي ضمن أصوله الثابتة حيث يقوم باهلاكها طوال مدة الانتفاع بها وهو ما يتعارض مع الأحكام الجبائية التي تنفي صفة المالك عن المستأجر مما لا يسمح له بخصم هذه الاهتلاكات جبائياً، في حين يسمح له باعتبار دفعات الإيجار أعباء قابلة للخصم، أما بالنسبة للمؤجر، فإنه يُعتبر مالكا قانونياً للأصل، أين يُسمح له بخصم اهتلاكات الأصل في حين تُعتبر الإيجارات المحصلة في إطار الإيجار التمويلي إيرادات جبائية يجب استردادها.



الختامة

من خلال دراستنا لموضوع المعالجة المحاسبية و الجبائية لعقود الايجار التمويلي ومحاولة منا للإجابة على اشكالية دراستنا، حاولنا التحقق من مدى وجود توافق بين كل من المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر، فمن خلال الفصل الأول للدراسة سعينا إلى التعمق في فهم تقنية الإيجار التمويلي والإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بهذه التقنية، كما ركزنا على الجانب المحاسبي والجبائي لعقود الإيجار التمويلي، أين تطرقنا الى المعالجة المحاسبية لهذه العقود في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر وفقاً للنظام المحاسبي المالي، وكذلك المعالجة الجبائية حسب النظام الجبائي الجزائري.

خصص الفصل الثاني لتطبيق المعارف النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، إلى جانب عدد من المقابلات الشفهية التي أجريت مع خبراء من المجال المحاسبي المالي والجبائي، والتي أثمرت فعاليتها في تمكيننا من الفهم بشكل دقيق وواقعي لكيفية معالجة عقود الإيجار التمويلي في الجزائر من قبل كل من المؤجر والمستأجر، من الناحيتين المحاسبية والجبائية.

#### ✚ اختبار فرضيات الدراسة:

تمكنا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع، من اختبار مدى صدق فرضيات الدراسة التي تم طرحها في البداية، وقد أفضت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن " يتميز عقد الإيجار التمويلي، بإمكانية تضمينه لخيار شراء الأصل موضوع العقد في نهاية فترة الإيجار. " وذلك من خلال الدراسة النظرية للموضوع ومن خلال عرض الإطار المفاهيمي أين قمنا بالتطرق إلى أهم التعاريف المقدمة لتقنية الإيجار التمويلي والخصائص المميزة لهذه العقود عن غيرها من عقود الإيجار التقليدية، أهمها إمكانية الحصول على الأصل المؤجر في نهاية عمر العقد وبمبلغ تحفيزي يأخذ بعين الاعتبار الدفعات الإيجارية المسددة سابقا، بالإضافة إلى رفع كفاءة المشاريع الاقتصادية عن طريق تمويلها بأحدث التكنولوجيات الإنتاجية المتوفرة في السوق.

– **الفرضية الثانية:** تم نفي صحة الفرضية الثانية والتي مفادها: " تتم المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر وفق مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني. "، فمن خلال تحليل المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي وفقاً للنظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي الجزائري يتبين لنا وبوضوح، وجود اختلاف في المعالجتين وذلك لاختلاف المبدأ الذي يعتمد عليه النظامين في معالجة هذا النوع من العقود، لكون النظام المحاسبي المالي يعتمد على مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، في حين يركز المشرّع الجبائي على الملكية القانونية للأصل المؤجر عند معالجة عقود الإيجار التمويلي.

- **الفرضية الثالثة:** تم التأكد من صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أن " يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية وكالة برج بوعريريج. " بالقواعد المحاسبية والأحكام الجبائية المعتمدة لمعالجة عقود الإيجار التمويلي، وذلك تماشياً مع النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري. "من خلال مراجعة التسجيلات المحاسبية المقدمة في إطار الدراسة الميدانية المُجرّاة على مستوى البنك محل الدراسة، أما بخصوص المعالجة الجبائية فقد تعذر علينا الحصول على الوثائق والتعديلات الجبائية اللازمة على القوائم المالية نظراً لخصوصية المعلومات المالية، إلا أنه تم التأكد من التزام البنك بالأحكام الجبائية المعتمدة لمعالجة عقود الإيجار التمويلي من خلال مجموعة الأسئلة المطروحة على مُؤطري بنك الفلاحة و التنمية الريفية برج بوعريريج من جهة، بالإضافة مخرجات المقابلة الشفهية المُجرّاة مع أعوان مركز الضرائب للولاية. وأخيراً، نستنتج أن المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر، تختلف عن المعالجة الجبائية لهذه العقود وبالتالي لا يوجد توافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري في معالجة عقود الإيجار التمويلي.

#### 📌 نتائج الدراسة:

بعد استعراض موضوع الدراسة من منظوريه النظري والتطبيقي، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تُساهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة سابقاً، ونورد أهم هذه النتائج فيما يلي:

- يتضمن عقد الإيجار التمويلي، نقل شبه كلي للمنافع والمخاطر المرتبطة بالأصل المؤجر لصالح المستأجر؛
- تعتمد المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي على مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، وهو ما يتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛
- بموجب النظام المحاسبي المالي، يُعتبر المستأجر مالكاً اقتصادياً للأصل المؤجر وعليه، يتوجب عليه تسجيله ضمن أصوله الثابتة وتسجيل أقساط اهتلاكه في نهاية كل دورة مالية؛
- بالرغم من كون المؤجر هو المالك القانوني للأصل المؤجر، إلا أنه لا يقوم بتسجيله كأصل ثابت وإنما يسجل في شكل قرض؛
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة برج بوعريريج-، منتجات تمويلية متنوعة للشركات والأفراد، بما في ذلك عقود الإيجار التمويلي؛
- يخضع البنك محل الدراسة كغيره من البنوك لقواعد النظام المحاسبي المالي، إلا أنه يعتمد في معالجة العمليات المالية التي يقوم بها على نظام محاسبي خاص صادر عن بنك الجزائر؛
- من الناحية المحاسبية، يتم التمييز بين قسط استهلاك القرض المتعلق بعقد الإيجار التمويلي (ح/167) وقسط الفائدة (ح/661)؛

- يعتمد النظام الجبائي الجزائري على مبدأ الملكية القانونية، لذا يركز على أن المؤجر هو مالك الأصل، يحق له خصم أقساط الاهتلاك المرتبط بالأصل المؤجر، بالمقابل يجب عليه استرداد الإيجارات المحصلة في إطار الإيجار التمويلي لاعتبارها نواتج مالية غير قابلة للخصم.
- تختلف المعالجة المحاسبية عن المعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي، لاختلاف المبدأ المعتمد من قبل كل من النظام المحاسبي والنظام المالي والنظام الجبائي الجزائري؛
- يؤدي عدم توافق النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، إلى وجوب إجراء تسويات وتعديلات إضافية خارج الميزانية لمعالجة التباين بين النظامين وهو ما قد ينجر عنه أخطاء.

#### الإقتراحات:

- بناءً على دراستنا المتواضعة لموضوع "المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر"، ومن خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها نود اقتراح التوصيات التالية:
- العمل على تحقيق التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، من خلال سن أوامر وتعليمات قانونية تعالج نقاط التضارب بين النظامين.
- تنظيم دورات تدريبية دولية متخصصة حول تقنية الإيجار التمويلي، وذلك لفائدة موظفي البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، إلى جانب خبراء المحاسبة والجبائية، والذي من شأنه تعزيز تبادل الخبرات والمعارف بين المشاركين والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال الإيجار التمويلي.
- تقديم امتيازات وتحفيزات إضافية، لفائدة الأطراف المتعاملة بتقنية الإيجار التمويلي.

#### آفاق الدراسة:

- خلال البحث حول موضوع "المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر"، اتضحت مواضيع أخرى مكملة ذات صلة بموضوع الدراسة، نذكر منها:
- مدى تقيد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأحكام النظام المحاسبي المالي.
- أثر الإيجار التمويلي على الاقتصاد الجزئي والكلي.
- العقوبات التي تحول دون تحقيق التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري.

# قائمة المراجع

## أولاً: الكتب

- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، شركة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.

## ثانياً: الرسائل الجامعية

- أمينة بوفرح، أثر المعالجة المحاسبية للائتمان الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري على المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة الأشغال الكبرى بالجنوب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
- بودالي مخطار " الإيجار التمويلي وأثره على نشاط المؤسسات الاقتصادية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016.
- حنان كمال ضبان، عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة-دراسة فقهية-، رسالة ماجستير في الفقه المقارن، كلية الشريعة والقانون، جامعة غزة، فلسطين، 2015.
- رزاق محمد، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود الإيجار التمويلي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2015،
- رقية سالم" دور القرض الإيجاري ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة "، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة جامعة بسكرة، الجزائر، 2016 /2015.
- زيرق سوسن، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015، أطروحة دكتوراه تخصص مالية المؤسسة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.
- صيدونة إيناس، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة القرض السندي لمؤسسة-سوناطراك-، مذكرة ماجستير، فرع مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- عيسى بخيت، طبيعة عقد الإيجار التمويلي وحدوده القانونية (دراسة مقارنة) " رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2012/2011.

## ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

- إبراهيمي عبد الله، قرض الإيجار "leasing" في الجزائر فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002.
  - إسماعيل سبتي، وعبد الله قروي، الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الإسلامي رقم 08 - دراسة مقارنة من وجهة نظر المستأجر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018.
  - باديس بوغرة . هشام زعيم "طبيعة العلاقة بين المحاسبة والجباية في معالجة عقود الإيجار التمويلي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات النظام الجبائي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر، 2023
  - حنان معلى، نبيل قطاف" عقد الإيجار بين النظام المحاسبي المالي والتشريع الجبائي الجزائري (عقد بيسكو فروي وبنك سوسيتي جنرال الجزائر)"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 02، جامعة تامنغست، الجزائر 2022.
  - خوخي رايح، حساني رقية، واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل الم.ص.م في الدول العربية، جامعة بسكرة، الجزائر، 17-18 أفريل، 2006.
  - مصطفى شيكر. ناصر مراد" معالجة عقد الإيجار التمويلي بين الاستجابة للنظام المحاسبي المالي أو الخضوع للنظام الجبائي" دراسة حالة بمدينة كبريات المؤسسات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2022.
  - منال دباح وعبد الحميد حسياني، معالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي حسب SCF وIFRS16 عند المستأجر (دراسة حالة مؤسسة أونيفار دتارجون)، مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.
- رابعا: التشريعات القانونية
- المرسوم التشريعي 09/96 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق ل 10 يناير 1996، المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الجريدة الرسمية العدد 03، 1996.
  - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المتعلق بقواعد التقييم والمحاسبة ومجتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر عن الجريدة الرسمية العدد 19 المؤرخة في 2009/03/25، دار بلقيس، الجزائر، 2009.
  - إبراهيمي عبد الله، قرض الإيجار "leasing" في الجزائر فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 8-9 أفريل 2002.

المراجع باللغة الأجنبية

- Eric D. Bostwick, Robert T. Fahnstock, W. Timothy O'Keefe: A title about (Effects of lease capitalization techniques on key measures of financial performance), Journal of Accounting association , vol 12, N 01, Australia, 2013.
- Felistas Mwende: A title about (the effect of lease financing on the financial performance of all firms listed in nairobi stock exchange) the degree of majister, business administration, school of business, university of Nairobi ,Kenya, October 2014..
- Florence et Jacqueline DELAHAYE: finance d'entreprise : Manuel et Applications, Dunod, Paris, France, 2007 .

المواقع الإلكترونية

- [AL BARAKA BANK \(albaraka-bank.dz\)](http://albaraka-bank.dz), تاريخ البركة-، consulté le 04/03/2024, à 12 :32.
- [Sofinance | Qui Sommes-nous - Société Leasing en Algérie](http://Sofinance | Qui Sommes-nous - Société Leasing en Algérie), consulté le 03/03/2024, à 19 :19.
- [Sofinance | Missions et Activités, Société de Leasing en Algérie](http://Sofinance | Missions et Activités, Société de Leasing en Algérie), consulté le 04/03/2024, à 11:41 [www.maghrebleasingalgerie.com](http://www.maghrebleasingalgerie.com), consulté le 03/03/2024, à 22 :17.
- الشركة الوطنية للإيجار المالي، بتاريخ 2024/03/09، سا 13:21، [الشركة الوطنية للإيجار المالي \(snl.dz\)](http://snl.dz) .



الملاحق

الملحق رقم 01: شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي



الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي  
Caisse Nationale de Mutualité Agricole

CNMA - spa  
Etablissement Financier



Agence de Bordj Bou Arreridj - 809 -

N° Réf : 037/23

A Bordj Bou Arreridj, le : 08 Octobre 2023

**ATTESTATION DE NON ENDETTEMENT**

Nous soussignés, CNMA -Établissement Financier- S.P.A. -Agence de Bordj Bou Arreridj -809-, sise : Rue Mohamed Meguedmi Bordj Bou Arreridj, attestons par la présente que :

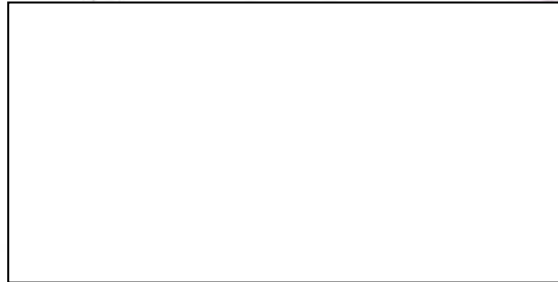
Monsieur **MESSAHEL AHMED**

Né le 31/03/1953 à Bordj Bou Arreridj

Adresse : Ferme Meridji Boudjema Bordj Bou Arreridj,

n'est pas redevable envers notre institution (sauf erreur ou omission).

La présente attestation est délivrée à l'intéressé sur sa demande pour servir et faire valoir ce que de droit.



Siège Social : 17, Boulevard Victor Hugo-Alger - Tél : 021 71 02 45 - Fax : 021 73 28 83  
Agence de Bordj Bou Arreridj : Rue Mohamed Meguedmi Bordj Bou Arreridj - Tél/Fax : 035 76 44 17

الملحق رقم 02: وصل استلام الملف

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL

**ACCUSE DE RECEPTION DE DOSSIER DE FINANCEMET**  
(INSTRUCTION N° 01/MF/2021/N° 378/12 FEVRIER 2021).

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE : BBA.	INDICE : 034.
AGENCE LOCALE D'EXPLOITATION : BBA	INDICE : 696.

Par le présent document il est établi la réception auprès des guichets de la BADR d'un dossier de demande de crédit BAIL (acquisition du matériel agricole : ramasseuse de presse a fil de fer) pour un montant de 1 380 582.00 déposé par :

- Nom et prénom du demandeur de financement et raison sociale : [REDACTED] Pour son propre compte.
- Nom et prénom du déposant : [REDACTED]
- Pour le compte d'autrui de nom et prénom et raison sociale : /

**NATURE ET MONTANT DE FINANCEMET SOLLICITE :**

- crédit BAIL pour un montant de : 828 349,20 DA.
- MONTANT DE L'APPORT PERSONNEL : 138.058.21 DA.
- MONTANT DU SOUTIEN : 414.174.62 DA

GARANTIE PROPOSE (estimation de bien hors concession) : HYPOTHEQUE 1<sup>ER</sup> RANG DU TERRAIN DE CONCESSION (27 Ha.3 Ar. 68 Ca).

• **DELAI DE TRAITEMENT ET DE REPONSE AU DEMANDEUR DU FINANCEMENT : 30 JOURS OUVRABLE. (APRES VERIFICATION DES DOCUMENTS ET RETOUR DE L'INFORMATION SUE LA RECEVABILITE DU DOSSIER DU GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION)**  
NOTEZ BIEN : CE DELAI EST CEPENDANT DONNE A TITRE TRES EN RAISON DE :

- Complément de dossiers et d'information que la demande de ce dédit nécessiterait.
- Complexité du projet / dossier impliquant un traitement prolongé.

Les informations sur le niveau de traitement de son dossier sont données au « demandeur du financement », s'il le désire, en se présentant aux guichets de la BADR et/ou chargés de la clientèle FI, de l'agence d'exploitation local, de domiciliation.

**QUALITE DU RECEPTIONNAIRE DE LA DEMANDE ET DU DOSSIER DE FINANCEMENT DE LA CLIENTELE :**

NOM ET PRENOM : [REDACTED]

QUALITE : CHARGE DE CREDIT

DATE : 25/12/2023.

CACHET ET SIGNATURE :

[REDACTED]  
Banque de l'Agriculture et de Développement Rural  
Chargé de Crédit  
Prinhepa

## الملحق رقم 03: محضر زيارة الموقع

BANQUE DE L'AGRICULTURE  
ET DU DEVELOPPEMENT B RURAL

CLIENT

Siège : MEDJANA 704.

\*RESUME DE CONVERSATIONS  
\*RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS  
\*SOURCES CONSULTÉES  
\*APPRECIATION DE LA DIRECTION

Nom ou raison sociale :	[REDACTED]
Nature de l'affaire :	CEREALICULTEUR
Adresse :	[REDACTED]
Nature et N° du Compte :	704000206630090 d'ouverture : 2023-10-11

## PROCES VERBAL DE VISITE SUR SITE

L'an deux mille vingt trois et le quinze du mois D'Octobre, Nous Mr [REDACTED], agissant en qualité d'Assistant de Crédit au niveau de l'agence MEDJANA 704, procédés à une visite sur site Au lieu TABOUKHIRAT distance d'environ 05km, et se situant entre MEDJANA & B B A (Rue Ain Soltane) suite à une demande de prêt leasing introduite à nos services par le client M [REDACTED]

Arrivé sur le lieu d'implantation de l'exploitation, Nous sommes accueillis par le demandeur qui nous a fait visiter la ferme Ou Nous avons pu constater ce qui suit :

Une terre agricole d'une superficie totale 27 HA réservé aux grandes cultures (blé dur-céréale, .....etc)

Aussi qu'un vieux tracteur Cirta datant 1977 avec accessoires (charrue 03 disques, cultivateur à dent)

Ainsi, fût notre constat pour cette affaire.

le présent PV est rédigé en date (an    jour    et mois    que dessus)

S I G N A T U R E

[REDACTED]  
[REDACTED]

الملحق رقم 04: تفويض الإلتزام

# بنك الفلاحة و التنمية الريفية



شركة مساهمة BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL  
0011680060000177 الجزائر العاصمة  
AGENCE DOMICILIAIRE : B. BARRERIDJ « 696 »  
AUTORISATION D'ENGAGEMENT  
Date : 25.01.2024 N° 04/2024

ORGANE DE DECISION : GRE BBA "34" Date du CCT : 25.01.2024 PV CCT N° : 0  
STRUCTURE EMETTRICE : GRE BBA 034  
EMPRUNTEUR : [redacted] Activité : Agriculteur  
N° de compte : 6 [redacted] CIF : [redacted]  
AGENCE DOMICILIAIRE : B. BARRERIDJ « 696 » GRE de rattachement BBA 034  
GROUPE D'APPARTENANCE : // Cote du Risque Emprunteur

TYPE DE PRET OU DE CREDIT	MONTANT (4)	Validité « 5 »	Date limite d'utilisation « 6 »	Durée Amort « 6 »	Diffère Partiel « 7 »	Diffère Total « 7 »	Taux ou marge « 7 »	TAUX COMMIS SION ENGAGT.
Encours Crdit RFIG (*) (2022-2023)	507.880,74	30.09.2024	/	/	/	/	/	/
Crédit- Bail « Leasing » Type (01.15)	629.963,08	/	06 moi	60 mois	-	-	Taux en vigueur	/

Cette autorisation annule et remplace la précédente

**Garanties bloquantes :**

**Réserves bloquantes**

- Engagement notarié de renouvellement de l'assurance tout risque ;
- Provision montant assurance tout risque
- Versement apport personnel sous forme de loyer payé d'avance 10% soit 116.015,30 DA
- Acte de concession ;
- Convention de prêt ;
- contrat bail dument enregistré aux niveaux de la chambre d'enregistrement ;
- Signature d'un billet à ordre avec le montant de l'AUTI ;
- attestation justifiant le règlement des droits de concession.
- Situation fiscale et parafiscale récente apurées ou avec échéanciers ;
- Consultation de la centrale des risques avec réponse négative ;

Garanties non bloquantes : néant

**Réserves non bloquantes :**

- déclaration a la centrale des risques (B.A).
- Souscription assurance tout risque sur nos guichets SAA/BADR (Note DRE 162 du 25.03.2018) ;
- Facture commerciale au nom de la BADR, bon de livraison au nom de la BADR, carte grise au nom de la BADR
- Enregistrement contrat bail auprès du CNRC ;
- Chaine de billets à ordre conformément au tableau d'amortissement ;

**OBSERVATIONS**

(\*) donné à titre indicatif et ne constitue pas une nouvelle autorisation.

- ❖ Périodicité de remboursement annuelle.

Réf : AUT 1

1 « 1 » indiquer le comité ayant pris le décision

« 2 » indiquer la structure ayant émis l'autorisation

« 3 » indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la banque d'Algérie, et indiquer au verso L'engagement total du group

« 4 » lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif lors de la réalisation, prendre en considération le cours du jour

« 5 » A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.

« 6 » A servir pour les crédits de campagne, et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.

« 7 » A servir pour les crédits d'investissement.

SIGNATURE(S) HABILITEE

**SOUS DIRECTEUR  
FINANCEMENT ET SUIVI  
DES ENGAGEMENTS**

**LE DIRECTEUR DU GRE**



Banque de l'Agriculture et du Développement Rural  
S. S. : 17, Colonel Amirouche - ALGER - Tél : 021.64.72.64 à 70/72.88 / 72.72.90 / Téléc : 55078  
www.badr-bank.dz

## الملحق رقم 05: رسالة قبول



بنك الفلاحة و التنمية الريفية  
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

« LETTRE D'ACCEPTATION »  
BBA LE : 25.01.2024  
AUT1 N° 007/2024 DU 25/01/2024.

Agence domiciliaire : BADR AGENCE DE BBA  
Nom ou Raison sociale du bénéficiaire : [REDACTED]  
Numéro ID client : 01695151.  
Numéro du compte client : [REDACTED]  
Adresse ou raison sociale de du bénéficiaire : LOT 3 [REDACTED]  
Activité : AGRICULTURE.

Monsieur,

Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que notre établissement est disposé à vous octroyer le financement suivant :

Type de financement	Montant (4)	Validité « 5 »	Date limite d'util « 6 »	Durée D'amort « 6 »	Différé Partiel « 7 »	Différé Total « 7 »	taux ou marge « 7 »	Taux commission engagement
Encours crédit R'FIG (*) (2022-2023)	507.880.74	30/09/2024	/	/	/	/	/	/
CREDIT BAIL leasing type (01-15)	629.963.08	/	6 mois	60 mois	-	-	Taux en vigueur	/

Cependant, nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce crédit ne pourra connaître un début d'utilisation que lorsque les réserves bloquantes, citées ci-dessous, auront été levées :

**Garanties bloquantes:**

**Réserves bloquantes:**

- Engagement notarié de renouvellement de l'assurance tout risques.
- Provision montant assurance tout risques.
- Versement de l'apport personnel sous forme de loyer payé d'avance 10% soit 116.015.30 DA.
- Acte de concession.
- Convention de prêt.
- Contrat bail dument enregistré au niveau de la chambre d'enregistrement.
- Signature d'un billet à ordre avec le montant de l'AUT1.
- Attestation justifiant le règlement des droits de concession.
- Situation fiscale et parafiscale récentes (apurées ou accompagnées d'un échéancier de remboursement).
- Consultation de la centrale des risques avec réponse négative.

**Garanties non bloquantes : NEANT**

**Réserves non bloquantes :**

- Déclaration à la centrale des risques (B.A).
- Souscription assurance tout risques sur nos guichets SAA/BADR.
- Facture commerciale au nom de la BADR, carte grise au nom de la BADR.
- Enregistrement contrat bail auprès du CNRC.
- Chaîne de billets à ordre conformément au tableau d'amortissement.

Dans l'attente de vous lire, veuillez agréer monsieur, nos salutations distinguées.

LE DIRECTEUR DE L'AGENCE

استلمت نسخة من رسالة  
24.03.2024 : 13

24.03.2024 : 13

[Signature]

الملحق رقم 06: اتفاقية القرض



بين الموقعين اسفله .

Copie Conforme a l'Original

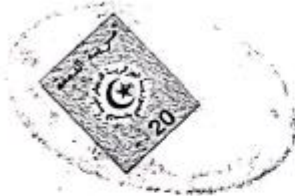
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره اربعة و خمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000.000 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 11640/ب 00 . الكائن مقرها الاجتماعي 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.

و الممثلة من طرف السيد : حليمي سعاد مديرة الوكالة بالنيابة.

المعين في ما يلي : بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة برج بوعريريج  
شارع الحاج محمد المقراني برج بوعريريج

من جهة

و



السيد / /  
العنوان /  
النشاط/ فلاح .

(الاسم- اللقب أو عنوان الشركة- المقر الاجتماعي - الصفة القانونية و ذلك حسب الحالة .....الخ)

المعين في ما يلي : المقترض.

من جهة أخرى

حيث اتفقا و أقرأ على ما يلي :

موضوع الاتفاقية :

بموجب هذه الاتفاقية , يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العمامة المحددة كمايلي :

1 - الشروط الخاصة للقرض

نوع القرض	المبلغ	صحة العقد	النسبة
قرض الرفيق ساري المفعول			06 % مدعم بنسبة 100% + 19% رسم على القيمة المضافة قبلية لتغيير +02% عقوبة تأخرية وفي حالة عدم التزام المدين بالاجل يفقد حقه في الدعم.
قرض اجاري صنف (01-15)	08 , 629963 ج	06 اشهر استعمال+60 شهرا اهتلاك	09 % مدعم بنسبة 04% + 19% رسم على القيمة المضافة قبلية لتغيير +02% عقوبة تأخرية وفي حالة عدم التزام المدين بالاجل يفقد حقه في الدعم.

الضمانات والاحتياطات الحاصرة :

- تعهد و التزام توثيقي بتجديد عقد التامين على جميع المخاطر.
- حجز مبلغ التامين على جميع المخاطر.
- صب المساهمة الشخصية بنسبة 10 % اي 116015.30 دج.
- عقد الامتياز.
- اتفاقية القرض.
- عقد الاعتماد الاجاري مسجلة لدى مصالح التسجيل و الطابع.
- امضاء سندات لامر.
- شهادة تثبت تسوية مصاريف حق الامتياز
- الوضعية الجبائية و الشبه جبائية سليمة او مجدولة.
- الاستعلام لدى مركزية المخاطر.

الضمانات و الاحتياطات الغير الحاصرة :

-لاشيء.





11 - الشروط العامة

**المادة 1 : مبلغ القرض**  
يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.



**المادة 2 : موضوع القرض**  
بناء على طلب تمويل المقدم من طرف المقترض، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية مخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، و هذا تطبيقا لتركيبية التمويل المتفق عليه بين الأطراف.

**المادة 3 : مدة القرض**  
- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة غير أنه اذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة اذا لم يقبل البنك تمديدها.

**المادة 4 : نسبة الفائدة المتغيرة**  
ان نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و اضافة الى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.  
تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.  
يتم اخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية، و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد او تحفظ.

**المادة 5 : الرسوم و العمولات**  
- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح استعمال القرض على عاتق المقترض، الى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

**المادة 6 : كيفية استعمال القرض**  
المقترض ان القرض موضوع الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة تحت الرقم المشار اليه ضمن الشروط الخاصة.  
ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالامضاء على السندات لأمر.  
ان اثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك.

**المادة 7 : طرق التسديد**  
عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن ان تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة فان الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم البيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما اذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه  
يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية ان كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

**المادة 8 : الضمانات**  
لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.  
تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.

ان أي تديد او بيع جزئي او كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقرض حسب شروط الاتفاقية بالإضافة الى الغناء القرض متابعتة قضائيا.  
استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات

#### **المادة 9: التسديد المسبق**

للمقرض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا او كليا.  
التسديد الجزئي يقطع من الأقساط المتباعد

#### **المادة 10: الترخيص بالخصم**

يعطي المقرض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابها للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط، من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات - مصاريف - ضرائب)

#### **المادة 11: شروط الفسخ**

في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل، و فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات، فإن البنك يحتفظ بحق الزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

- \* التصريح الخاطئ للمقرض.
- \* دفع النفقات التي لا تدخل في اطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
- \* تحويل الموضوع الأصلي للقرض
- \* عدم احترام المقرض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه
- \* كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقرض.
- \* البيع الجزئي او الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
- \* عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقرض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

#### **المادة 12: مراقبة القرض**

- حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقرض بما يلي:
- \* تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية.
- \* تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، و وثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات
- \* تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
- \* كذلك يستطيع البنك أن يحقق في عين المكان و بناء على الوثائق المقدمة من تطابقها .

#### **المادة 13: التزامات المقرض**

مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول و مادام المدين متدينا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:

- \* عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية حتى يتم التسديد الفعلي للقرض .
- \* العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات
- \* تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل ابراء ذمته يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.
- \* تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

#### **المادة 14: العقوبات التأخيرية**

كل تأخر من طرف المقرض عن الوفاء بالدين يؤدي الى توجيهه انذار بالدفق بسبب هذا التأخير مع خصم لفوائد التأخير.  
نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

## الملحق رقم 07: عقد الإيجار التمويلي

بنك الفلاحة و التنمية الريفية  
عقد الاعتماد الاجباري للأصول المنقولة  
( ملحق رقم 03 )

طبقا لإحكام الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق ل 10 جانفي 1996 المتعلقة بالاعتماد الاجباري و القانون المدني , للشروط العامة التالية و الشروط الخاصة المشار إليها أدناه .

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره 54.000.000.000.00 (دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 11640/ب00 الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش

الممثلة من طرف السيد:   
هدية بالنيابة وكالة برج بوزييج 69  
فيما يلي المسمى " قرض المؤجر " يعطي بموجب الاعتماد الإجباري لـ:  
شخص فردي

السيد:   
المتصرف بصفته:   
بطاقة فلاحية رقم:   
الصادرة بتاريخ: 2024  
فيما يلي المسمى " قرض المستاجر "



## المادة 01 : وصف العتاد موضوع الاعتماد الإجباري

العتاد أو الحريات الموصوفة باختصار, مع الملحقات التابعة لها عموما تسمى " العتاد "

الوصف	الثمن بالدينار
RATASSEUSE PRESSE A FIL DE FER.	2.7 1160 153,00
مبلغ إجمالي دون رسوم	2.7 1160 153,00
القيمة المضافة على الرسم	/
المبلغ الإجمالي بجميع الرسوم	/

المادة 03 مضمون

التسليم يكون حسب الشروط المشار إليها أدناه.

مكان التركيب	التاريخ الأقصى للتسليم	تاريخ التسليم
PMAT UNITE EST CONSTANTINE	/	/

التسليم الفعلي للعتاد هو خاضع لترخيص مسبق و صريح من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية ( بدر )

### المادة 03 : دفع ثمن العتاد

يدفع الثمن للمورد حسب الكيفيات المشار إليها أدناه  
المورد : مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بقسنطينة  
الثمن : 100% عند التسليم .



### المادة 04 : مدة الإيجار

- 1.4 - يصبح القرض نافذ من تاريخ التسليم إلى ان ينتهي ( 60 شهرا ) حسب الفترة المتفق عليها بعد الإيجار المسبق .
- 2.4 - القرض الحالي هو مبرم لمدة 60 شهرا بالإضافة إلى الإيجار المسبق الفاصل بين تاريخ التسليم و تاريخ دفع الإيجار ( مثال 25 من الشهر الحالي )
- 3.4 - يدفع بدل الإيجار مسبقا، يسدد الإيجار الأول عند طلب العتاد
- 4.4 - الإيجارات الموالية تسدد 25 من شهر الاستحقاق .
- 5.4 - دورية بدل الإيجار هي المنصوص عليها في المادة 6.4 أدناه المحددة للشروط الخاصة
- 6.4 - مميزات بدل الإيجار هي كالآتي:

\* اجل الاستحقاق الشهري أو الفصلي  
الرسم على القيمة المضافة حسب النسبة المتعامل بها تضاف على الفاتورة.

### المادة 05 : مراجعة بدل الإيجار

يتم تحديد قيمة بدل الإيجار طبقا للمادة 6.4 أعلاه , و تحسب مؤقتا على أساس قيمة العتاد المقدم من طرف " قرض المؤجر " أو من طرف المورد المختار من طرف المشتري .

تم مراجعة النسبة كلما خضعت احد الأركان التي تشكله للتغيير حسب الشروط العامة.

الملحق رقم 08: سندات لأمر

Amount in words Montant en lettres	المبلغ بالأحرف	Bank guarantee Ban pour aval	مقبول كضمان إحتياطي
To the order of A l'ordre de	لأمر		
Place of subscription Lieu de souscription	مكان الإكتتاب	Date of subscription Date de souscription	تاريخ الإكتتاب
Borrower's BAN RIB du souscripteur	رقم حساب المکتتب	Borrower's signature Signature du souscripteur	توقيع المکتتب
Bank domiciliation Domiciliation bancaire	التوطن البنكي	Place of payment Lieu de paiement	مكان الدفع
3215590	61		رقم حساب المستفيد
<b>Copie Conforme a l'Original</b>			
Against this Promissory Note Contre le present Billet à Ordre	مقابل هذا السند لأمر	Amount in numbers Montant en chiffres	المبلغ بالأرقام
<input type="checkbox"/> Without fees Sans frais	<input type="checkbox"/> دون مصاريف		
<input type="checkbox"/> With fees Avec frais	<input type="checkbox"/> بمصاريف		
I promise to pay the sum indicated below Je m'engage à payer la somme indiquée ci-dessous	أتعهد بأن أدفع المبلغ المبين أسفله	Bank guarantee Ban pour aval	مقبول كضمان إحتياطي
Amount in words Montant en lettres	المبلغ بالأحرف		
To the order of A l'ordre de	لأمر		
Place of subscription Lieu de souscription	مكان الإكتتاب	Date of subscription Date de souscription	تاريخ الإكتتاب
Borrower's BAN RIB du souscripteur	رقم حساب المکتتب	Borrower's signature Signature du souscripteur	توقيع المکتتب
Bank domiciliation Domiciliation bancaire	التوطن البنكي	Place of payment Lieu de paiement	مكان الدفع
3215591	61		رقم حساب المستفيد
Against this Promissory Note Contre le present Billet à Ordre	مقابل هذا السند لأمر	Amount in numbers Montant en chiffres	المبلغ بالأرقام
<input type="checkbox"/> Without fees Sans frais	<input type="checkbox"/> دون مصاريف		
<input type="checkbox"/> With fees Avec frais	<input type="checkbox"/> بمصاريف		
I promise to pay the sum indicated below Je m'engage à payer la somme indiquée ci-dessous	أتعهد بأن أدفع المبلغ المبين أسفله	Bank guarantee Ban pour aval	مقبول كضمان إحتياطي
Amount in words Montant en lettres	المبلغ بالأحرف		
To the order of A l'ordre de	لأمر		
Place of subscription Lieu de souscription	مكان الإكتتاب	Date of subscription Date de souscription	تاريخ الإكتتاب
Borrower's BAN RIB du souscripteur	رقم حساب المکتتب	Borrower's signature Signature du souscripteur	توقيع المکتتب
Bank domiciliation Domiciliation bancaire	التوطن البنكي	Place of payment Lieu de paiement	مكان الدفع
			رقم حساب المستفيد

الملحق رقم 09: الجدول الضريبي

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE A / N° 157

**EXTRAIT DE ROLES**

Copie Conforme à l'Original

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS  
DIRECTION DES IMPOTS MILWA  
DE  
RECEVUE DES IMPOTS  
DE  
CODE COMPTABLE : 1000

**IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE:**

Nom (ou raison sociale): [Redacted]  
Prénom: [Redacted]  
Adresse: [Redacted]  
N.I.F.: [Redacted]

COTISATIONS EMISES				VERSEMENTS EFFECTUES						
Nature des Cotisations	Assise d'imposition	N° d'article	Date de mise en recouvrement	MONTANT		Date	N° de quittance ou C.A.	Principal	Pénalités et frais accessoires	Total (2)
				Principal	Total (1)					
				TOTAL						
<b>COTISATIONS TOTALES</b>				<b>TOTAL</b>						

NB : En application des dispositions contenues aux articles 371 du Code des Impôts Directs et des articles 17 et 18 de la loi n° 2000-04 relative aux impôts directs, les contribuables qui ont demandé des rebuts de l'IC, des (V) et (V) et qui concernent leurs cotisations.

A. [Signature], le [Date]  
Certifié exact.  
Le Receveur des Impôts,

Etabli par l'agent: [Signature]

Références des échéanciers, éventuellement  
Date de signature de l'engagement :  
Montant du versement initial exigé :  
Montant de la mensualité fixée en principal :

الملحق رقم 10: قرار دعم المصالح الفلاحية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE  
MINISTRE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL  
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES  
Wilaya de : Bordj Bou Arreridj

NOTIFICATION DU SOUTIEN N° : 228 du : 14 JUN 2023

Bénéficiaire : [REDACTED] (Mbre EAC : Bourahla A/Madjid)  
Subdivision de l'agriculture de : MEDJANA  
Commune : MEDJANA  
Wilaya : BORDJ BOU ARRERIDJ  
Procès Verbal du Comité Technique de Wilaya N° : 166 du : 01/06/2023

NATURE ET MONTANT DU SOUTIEN

Descriptif général :

Type de Matériel et d'équipement agricole	Puissance et autres Indications	Nbr	Prix de vente réel en TTC (DA)	Prix de référence (DA)	Montant du soutien (DA)	Source de financement	
						Cash	Crédit
Ramasseuse Presse	A Fil de fer	01	1 380 582,07	/	414 174,62	/	
TOTAL			1 380 582,07	/	414 174,62	/	

Fait à : BBA... le : 14 JUN 2023

Signature du bénéficiaire précédée  
de la mention manuscrite « lu et approuvé »

Signature du Directeur des Services Agricoles


[Signature]  
- (مستتر فلاحى) -  
[REDACTED]

[Signature]  
[Stamp: Direction des Services Agricoles, Wilaya de Bordj Bou Arreridj]

الملحق رقم 11: وصل الطلبية المعد من طرف البنك

**بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 54.000.000.000 دج س.ت. رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة  
مقرها الرئيسي بالجزائر - 17 شارع العقيد عميروش



**GRE Bordj-Bou Arreridj « 034 »**

**PMAT  
CONSTANTINE**

**BON DE COMMANDE**  
**N°08/2024**

En application des décisions de CIM du 06.08.2006, du 25.04.2007, portant dispositif de soutien et de leasing, des circulaires du MADR N° : 1372 du 02 décembre 2006 et N° : 131 du Mars 2007 et la décision MADR N° 77 du 24.01.2018.

La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural « BADR », donne ordre à FEPE PMA-T Est Constantine pour mettre à la disposition de :

Mr: [REDACTED] Commune : B.B.ARRERIDJ  
Wilaya de Bordj-Bou Arreridj


Le matériel agricole ci-après désigné :


Quantité	Désignation	Prix DA
01	- Ramasseuse presse a fil de fer	1.160.153,00DA
<b>TOTAL</b>		<b>1.160.153,00DA</b>

Il reste, cependant entendu que la livraison de ces matériels est subordonnée à la remise du dossier administratif et de la commission de gestion par bénéficiaire.

Fait à Bordj-Bou Arreridj le :

**Le Directeur Du GRE**  
[REDACTED]

[REDACTED] 

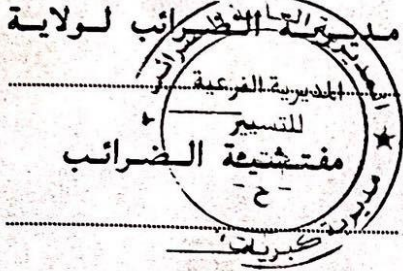




الملحق رقم 12: شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة F°21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série F., n° 21



N° (1) N° ~~000000~~  
ANNEE : 2024



## ATTESTATION D'EXONERATION DE LA TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

(ARTICLE 9 ..... DU CODE DES TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES)

Je soussigné (2) SAAD G. D. E. S. S. A " 034 "  
 Redevable n° (3) ~~000000~~  
 Exerçant l'activité de OPÉRATIONS DE BANQUE

Exonérée en vertu des dispositions de l'article 9 du code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires :

ARTICLE 12 de la loi de finance 2007 OPÉRATIONS DE BANQUE

Certifié que les produits, articles services ou travaux suivants (4) (03) DESSEIN D'ASSURANCE

D'origine (5) LOCALE

Qui me sont fournis pour un montant hors TVA, de (6) DA 5.665.812,00 (cinq millions six cent soixante six mille deux cent dix deux DA)

Montant de la TVA correspondante non perçue 1.076.390,28 DA (6)  
 sont destinés à être utilisés dans mon activité.

Je m'engage à acquitter le montant de la taxe sus indiquée au cas où ces produits ou biens ne recevraient pas la destination ayant motivé l'exonération, sans préjudice des pénalités visées aux articles 116 à 139 du code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires, et de toute conséquence de droit pouvant résulter d'un tel détournement d'emploi.

A CONSTANTINE, le 04/02/2024

(7)



- 1) - N° Dans la série annuelle de l'entreprise,
- 2) - Nom, Prénoms ou raison sociale et adressé du bénéficiaire,
- 3) - N° d'identifiant fiscal,
- 4) - Désignation exacte des articles produits et services ou travaux du fournisseur,
- 5) - Désignation du pays d'origine des produits ou articles (local ou importation),
- 6) - Montant exact de la valeur d'acquisition et de la TVA non perçus,
- 7) - Signature du responsable et cachet humide.

الملحق رقم 13: الفاتورة التجارية

**شركة تسويق المعدات و الآلات الفلاحية**  
**EPE PMA TRADING SPA**  
 Capital Social: 484 000.00 DA

**BON DE LIVRAISON**      Numéro/Number: 2024/00170      Date: 29/04/2024

Références vendeur / Sales references: PMA T UNITE EST  
 05 Km Route Balna Constantine  
 Cpt Bancaire 844 000150930055 BADR  
 BANK AGENCE DE PALMA  
 N° de l'article d'imposition: 25018101805

Références client / Customer references: 60240 BADR GRE B.B.A ALE 698  
 WILAYA / BORDJ BOUARRERIDJ

Votre commande / Your order: N°      Date      Facture / Invoice N°

Article / Item	Désignation / Description	Quantité / Quantity	Prix Unitaire / Unit Price	Montant / Amount
205	Ramas Presse Torsadeur No de série : 316/23	1	1 160 153,00	1 160 153,00

Charge de Client Principale

CAHIER DE CHARGES

Client / Customer: [Redacted]

Siège Social: 16 Rue Arab Si Ahmed Birkhadem Alger - Tél: 213 (0) 23 44 40 54 - 52/55/56 - Fax: 213 (0) 23 44 40 53  
 Compte / Account BADR Birkhadem N° 63830030147300 (DA) / 638.068.055/7028020.33 (Devise)  
 RC N°: 98 B 4674 du 25/08/1998 - NIS: 0998161200 44 922

N° 0005317

الملحق رقم 14: جدول اهتلاك القرض



بنك الفلاحة و التنمية الريفية  
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

ÉDITE-LE : 02/05/2024

**Echéancier de remboursement**

CLIENT : 001695151 NUMERO DOSSIER : 6960115240720001  
 NOM : [REDACTED] COMPTE REGLEMENT : [REDACTED]  
 ADRESSE : LOT 324 COOP [REDACTED] COMPTE DE PRET : [REDACTED]  
 TYPE DE PRET : 0115-CREDIT BAIL ( LEASING )

DUREE DU PRET	: 66 MOIS ET 6 JOURS MOIS	TAUX T.V.A	: 19 %
DUREE D'AMORTISSEMENT	: MOIS ET JOURS MOIS	DATE MATUREE	: 31/07/2029
DATE 1 <sup>er</sup> PAIEMENT DES INTERETS	: 31/07/2025	PERIODICITE	: 0
DATE 1 <sup>er</sup> REMBOURSEMENT DU PRINCIPAL	: 0		

CAPITAL PRETE : 629 963 DA  
 CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 629 963 DA  
 INTERETS DIFFERE : 0 DA  
 COMMISSION D'ENGAGEMENT : 0 DA

DATE	A AMORTIR	PRINCIPAL	LOYER	TAXES	TOTAL	TAUX
31/07/2025	629 963,08	107 740,66	39 547,68	0,00	147 288,34	5,00
02/08/2026	522 222,42	121 032,16	26 256,18	0,00	147 288,34	5,00
01/08/2027	401 190,26	127 284,55	20 003,79	0,00	147 288,34	5,00
31/07/2028	273 905,71	133 631,10	13 657,24	0,00	147 288,34	5,00
31/07/2029	140 274,61	140 274,61	7 013,73	0,00	147 288,34	5,00
TOTAUX		629 963,08	106 478,62	0,00	736 441,70	

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

[Signature and Stamp of the Responsible BADR]

SIGNATURE DU CLIENT

[Signature of the Client]

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
83	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ-هـ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي، المحاسبي و الجبائي لعقود الايجار التمويلي</b>	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعقود الإيجار التمويلي
06	المطلب الأول: ماهية الإيجار التمويلي
09	المطلب الثاني: أشكال ومراحل تنفيذ عقد الإيجار التمويلي
11	المطلب الثالث: بعض مؤسسات الإيجار التمويلي في الجزائر
13	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي
13	المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي لدى المستأجر
16	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي لدى المؤجر
21	المطلب الثالث: المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
28	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
30	المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
32	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية</b>	

34	تمهيد
35	المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج
35	المطلب الأول: نبذة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج
37	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج
38	المطلب الثالث: الجهات الإدارية المسيرة لقرض الإيجار التمويلي
40	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي
40	المطلب الأول: المعالجة التجارية لعقد الإيجار التمويلي
44	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي
50	المطلب الثالث: المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي
53	خلاصة الفصل الثاني
54	الخاتمة
61-58	قائمة المراجع
80-62	الملاحق
84-81	فهرس المحتويات

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة في مجملها إلى التعرف على المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر، لذا تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي لهذه العقود، بالإضافة إلى معالجتها محاسبيا وجبائيا في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر، كما تم اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعرييج، أين تم تحليل كل المعلومات المتحصل عليها، والتي تخص المعالجة التجارية المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي.

توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف جوهري بين المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر، حيث يعود هذا الاختلاف إلى تباين المبادئ المعتمدة من قبل كل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، حيث يعتمد الأول على مبدأ "أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني"، بينما يركز الثاني على الشكل القانوني لعقد الإيجار التمويلي، وهو ما يقتضي إجراء تسويات خارج المحاسبة لخلق التوافق بينهما.

**الكلمات المفتاحية:** عقود الإيجار التمويلي، المعالجة المحاسبية، المعالجة الجبائية، النظام المحاسبي المالي، النظام الجبائي الجزائري، المؤجر، المستأجر.

## Abstract:

This study aimed to examine the accounting and tax treatment of financial leasing contracts in Algeria. To achieve this, the conceptual framework of these contracts was explored, along with their accounting and tax treatment of both lessors and lessees. Additionally, a theoretical perspective was applied to practical one through a field study conducted at the Bank of Agriculture and Rural Development in Bordj Bou Arreridj, All collected information pertaining to the commercial accounting and tax treatment of financial leasing contracts was thoroughly analyzed.

The study identified a fundamental difference between the accounting and tax treatment of financial leasing contracts in Algeria. This disparity can be attributed to variations in the principles adopted by the financial accounting system and the Algerian tax system. The financial accounting system relies on the principle of "substance over form," prioritizing the economic reality over the legal form. In contrast, the tax system focuses on the legal form of the finance lease contract, necessitating adjustments outside the accounting framework to achieve alignment between the two systems.

**Keywords:** Financial leasing contracts, accounting treatment, tax treatment, financial accounting system, Algerian tax system, The lessor, The lessee.